الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: تدقيق محاسبي

دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية

دراسة حالة مؤسسة رويال موندیال بالوادي سنة 2013

إعداد الطالب:

محمد بن عمر

تحت إشراف الدكتور:

محمد الدينوري سالمي

لجنة المناقشة

أ. منى خلف	**أستاذة مساعدة (ب)، بجامعة الوادي**	**رئيسا**
د.محمد الدينوري سالمي	**أستاذ محاضر (ب)، بجامعة الوادي**	**مشرفا ومقررا**
أ. بشير بن موسى	**أستاذ مساعد (أ)، بجامعة الوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2015/2014

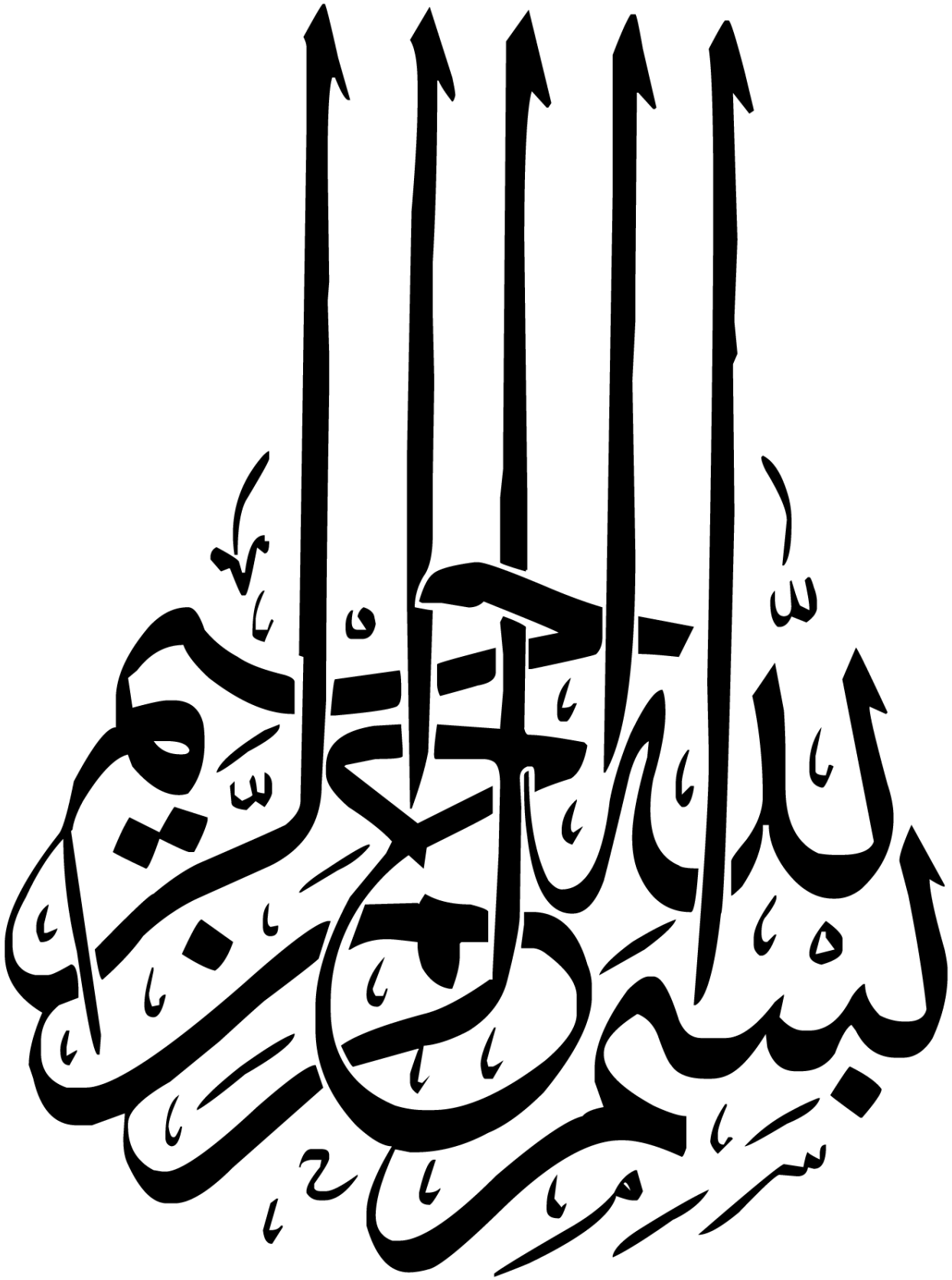
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من حملتني وهنا ووضعتني وهنا إلى من غمرتني بحنانها

إلى التي تنتظر بفارغ الصبر هذه اللحظة

إلى أغلى الناس " أمي "

إليك يا من سقيتنا من شبابك حب العمل و المثابرة لنتمتع بضلال النجاح و ثمار العلاج

لك يا" أبي " حفضك الله

إلى الذين تعلمت معهم كيف أعيش و تقاسمت معهم الحلوة و المرة إخوتي وأخواتي

إلى الذين جمعني بهم القدر ليكونوا الإخوة و الأحبة

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

محمد

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر و الثبات، و أمدنا بالقوة و العزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على انجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم و نشكرك على نعمتك و فضلك و نسألك البر و التقوى و من العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

أما بعد انطلاقاً من قوله تعالى " : (ومن شكر فإنما يشكر لنفسه) " النمل الاية 40

ومن قوله صلى الله عليه و سلم " : من لم يشكرِ الناس لم يشكرِ الله عز و جل"

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل و العرفان والتقدير لكل من مد يد العون والمساعدة، وفي مقدمتهم الدكتور المشرف "**سالمي محمد الدينوري**" الذي لم يدخر جهدا لمساعدتي في إنجاز هذا العمل و على المجهود الذي بذله معي من خلال متابعته للعمل بنصائحه القيمة، وشكر خاص إلى الدكتور "**عزه الأزهر**" الذي لم يبخل علينا في تقديم المراجع المساعدة على إعداد هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءتها وتمحصها ومناقشتها، وعلى مجهوداتهم وتصحيحاتهم للأخطاء والنقائص في سبيل تحصيل أكبر استفادة من الدراسة.

وأخيرا أسدي عبارات العرفان لكل من ساهم سواء من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع.

الملخص:

مع الظروف الاقتصادية الراهنة وخاصة مع توجه الجزائر إلى اقتصاديات السوق، أمسى من الضروري تعديل النظام الحاسبي المعتمد لعدم مواكبته للبيئة الجديدة التي تولدت مع مختلف الإصلاحات الاقتصادية، وكخطوة عملية قامت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي وفق ما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية وهي تجسيدها ل لقانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2007، والمقرر تطبيقه في 2010/01/01 على كل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وبالتالي كان لزاما على المحاسبة أن تتطور وتلبي الاحتياجات الجديدة للمستخدمين من المعلومات الملائمة عن طريق القوائم المالية، والتي تساعد على اتخاذ وترشيد القرارات المختلفة خاصة منها المالية.

ولدراسة ذلك قمنا بإسقاط الجانب النظري على مؤسسة رويال مونديال بالوادي لمعرف مدى الاعتماد على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية.

Abstract

With current economic conditions، especially with the approach of Algeria to market economies، it has become necessary to amend the computerized system adopted for not coping with the new environment generated with different economic reforms، and as a practical step has Algeria reform its accounting system as in line with international accounting standards and is reflected Law No. 07- 11 dated November 25 / 2007 and be applied in all 01/01/2010 Algerian economic institutions.

And therefore I had to make accounting to evolve and meet the new needs of users of appropriate information through the financial statements، which helps to take decisions and the rationalization of the various private financial ones،

To investigate، we have to drop the theoretical side to the World Cup Royal Foundation of Valley ID How can we contribute to the financial statements in accordance with the financial accounting system in financial decision-making.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	**I**
قائمة المحتويات	**II**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال	**V**
قائمة الملاحق	**VI**
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	**06 – 35**
تمهيد	**07**
المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي	**08**
المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه	**08**
المطلب الثاني : الفروض والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي	**10**
المطلب الثالث : أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي	**12**
المبحث الثاني : القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	**14**
المطلب الأول : تعريف القوائم المالية ومستخدميها	**14**
المطلب الثاني: الخصائص النوعية القوائم المالية	**16**
المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية وأهدافها	**18**
المبحث الثالث: إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	**20**
المطلب الأول: الميزانية	**20**
المطلب الثاني : حسابات النتائج	**24**
المطلب الثالث: قائمة تدفقات النقدية	**28**
المطلب الرابع : جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة و الملاحق	**32**
خلاصة الفصل	**35**

الفصل الثاني: اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة	**36 – 62**
تمهيد	**37**
المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار	**38**
المطلب الأول : مفهوم عملية اتخاذ القرار ومراحلها	**38**
المطلب الثاني: أهمية عملية اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيها	**40**
المطلب الثالث : تصنيف القرارات	**42**
المبحث الثاني : القرارات المالية	**44**
المطلب الأول: مفهوم القرارات المالية وخصائصها	**44**
المطلب الثاني: قرار الاستثمار	**45**
المطلب الثالث: قرار التمويل	**47**
المطلب الرابع: قرار توزيع الأرباح	**51**
المبحث الثالث: التحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية	**54**
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي	**54**
المطلب الثاني: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار	**56**
المطلب الثالث: دور النسب المالية في اتخاذ القرار	**58**
خلاصة الفصل	**62**
الفصل الثالث: تقييم دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة رويال مونديال بالوادي	**63 – 83**
تمهيد	**64**
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة رويال مونديال	**65**
المطلب الأول: تعريف المؤسسة وبطاقتها الفنية	**65**
المطلب الثاني: نشأة المؤسسة وأهدافها	**66**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**67**
المبحث الثاني: تقديم وتحليل القوائم المالية لمؤسسة رويال مونديال	**70**
المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة رويال مونديال	**70**
المطلب الثاني: اتخاذ القرار من خلال مؤشرات التوازن المالي	**74**
المطلب الثالث: اتخاذ القرار من خلال النسب المالية	**77**
المطلب الرابع: أثر تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة رويال مونديال	**80**
خلاصة الفصل	**83**
الخاتمة	**85**
قائمة المراجع	**88**
الملاحق	**93**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1.1)	ميزانية السنة المالية المقفلة	**22**
(2.1)	ميزانية السنة المالية المقفلة	**23**
(3.1)	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)	**26**
(4.1)	جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)	**27**
(5.1)	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	**30**
(6.1)	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	**31**
(7.1)	جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة	**33**
(1.3)	الميزانية المالية المقفلة للمؤسسة لسنة 2013	**70**
(2.3)	الميزانية المالية المقفلة للمؤسسة لسنة 2013	**71**
(3.3)	جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنة 2013	**72**
(4.3)	الميزانية المالية المختصرة سنة 2013	**74**
(5.3)	حساب أنوع رأس المال العامل سنة 2013	**74**
(6.3)	حساب احتياجات رأس المال العامل سنة 2013	**75**
(7.3)	حساب الخزينة سنة 2013	**76**
(8.3)	حساب التمويل الذاتي سنة 2013	**76**
(9.3)	حساب نسب التمويل سنة 2013	**77**
(10.3)	حساب نسب السيولة سنة 2013	**78**
(11.3)	حساب نسب النشاط سنة 2013	**78**
(12.3)	حساب نسب المردودية سنة 2013	**79**

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1.2)	تصنيفات مصادر التمويل	**49**
(1.3)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**67**
(2.3)	الأصول	**80**
(3.3)	الأموال الدائمة	**81**

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1)	الميزانية المالية لمؤسسة رويال موندیال سنة 2013 جانب الأصول	**94**
الملحق رقم (2)	الميزانية المالية لمؤسسة رويال موندیال سنة 2013 جانب الخصوم	**96**
الملحق رقم (3)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة رويال موندیال سنة 2013	**98**

المقدمـة

المقدمة:

يشهد العالم العديد من التطورات، التي أثرت بشكل كبير على نمط واتجاهات العلاقات في العديد من المجالات، منها الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها، ولقد سايرت المحاسبة تلك التطورات الراهنة وأصبحت نشاطا خدميا يهتم بتوفير المعلومات للأطراف المختلفة سواء كانت الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع الوحدة الاقتصادية. و تعد الجزائر واحدة من تلك الدول التي انخرطت في هذا المسار باعتمادها سياسة إصلاح جذرية لنظامها المحاسبي، ترمي إلى تبني نظام محاسبي جديد يتوافق والمتطلبات التي فرضتها التغيرات المالية و المحاسبية الدولية، وتسعى إلى مواكبة متطلبات العولمة المالية والمحاسبية وكللت جهود الإصلاح بتبني نظام محاسبي جديد بتاريخ 25 نوفمبر2007، والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من أول جانفي2010.

يعتبر النظام المحاسبي المالي العمود الفقري المستمد من معايير المحاسبة الدولية، معتمدا على مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تستخدم كإطار يتم الرجوع إليه، وذلك بإعداد قوائم مالية تقدم في شكل تقارير مالية متعددة (حسابات النتائج، الميزانية، التدفقات النقدية....الخ)، تتميز بالمصداقية، الصحة، والتعبير الدقيق عن الوضعية المالية للمؤسسة سعيا لاتخاذ القرارات الرشيدة. وذلك للمحافظة على استمرارها ونموها والابتعاد عن خطر الإفلاس.

بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد، ولذلك فإن القرارات الإدارية في مجال الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية، دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته، خاصة وأن النجاح والتقدم يجب ألا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير، ولذلك لابد لها من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة، وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرار إداري إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية، حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضعف لاتخاذ القرارات المالية المناسبة.

الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما سبق يتبادر إلى أذهاننا الإشكالية التالية:

ما مدى الاعتماد على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ المؤسسة لقراراتها المالية ؟

ولتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهية النظام المحاسبي المالي ؟
2. كيف يتم عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ؟
3. ماذا يقصد بعملية اتخاذ القرار ؟
4. فيما تتمثل القرارات المالية وكيف يتم اتخاذها من طرف المؤسسة ؟
5. ما هو دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار ؟

الفرضيات:

1. النظام المحاسبي المالي يعتبر تقنية من تقنيات التي تستخدم في المؤسسة من اجل ترجمة مختلف العمليات إلى قوائم مالية تفيد متخذ القرار، وتحقق أهداف اقتصادية.
2. تساهم القوائم المالية في المؤسسة في اتخاذ القرارات المالية من خلال تحليل مؤشراتها المالية وذلك للتنبيه المبكر بالانحرافات الحاصلة و العمل تصحيحها وتعديلها.
3. القرارات المالية هي وسيلة لتسيير وتوجيه الموارد وتحقيق أهداف المؤسسة.
4. تعد المعلومات المالية من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية و الاعتماد عليها في ترشيد قراراتها.

مبررات اختيار الموضوع:

دوافع موضوعية تتمثل:

1. محاولة إضافة مرجع جديد حول هذا الموضوع و الرغبة في إثراء المكتبة بمثل هذه المراجع.
2. الرغبة في دراسة كل ما يتعلق بالقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعرفة أهم المتغيرات التي طرأت على القوائم المالية.

دوافع ذاتية تتمثل في:

الرغبة الشخصية في البحث في هذا المجال والذي يتماشى مع طبيعة تخصصنا

أهمية الدراسة:

تكسب الدراسة أهميتها من خلال إبراز دور القوائم المالية للمؤسسة في اتخاذ القرارات المالية بالإضافة إلى أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية.

أهداف الدراسة:

1. تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي والتعرض إلى القوائم المالية التي يصدرها النظام المحاسبي المالي.
2. محاولة إثراء الموضوع بمعلومات تفيد القارئ من خلال دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.

الدراسات السابقة:

- ❖ مرحوم محمد الحبيب، إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2012.

تطرق الباحث في هذه المذكرة بتقديم النظام المحاسبي المالي و الإستراتيجية المثلى لتبني هذا النظام لأول مرة من طرف الكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، أثر ذلك على بياناتها المالية على ضوء الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي ومعيار التقرير المالي الدولي الأول " تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة "

- ❖ شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تكييف القوائم المالية في ضل المعايير المحاسبية وكيفيات التقييم والتسجيل وفق معايير المحاسبة الدولية كم تم التطرق إلى النظام المحاسبي المالي وفي الجانب التطبيقي قام الباحث بتطبيق عملية التقييم و التسجيل للعمليات المحاسبية على مؤسسة اقتصادية جزائرية.

- ❖ عزه الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ضل معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009.

تطرق الباحث في هذه المذكرة حول تبيان كيفية عرض ومراجعة القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي معدة في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، و إظهار الدور الحقيقي الذي تلعبه المحاسبة حتى تكون قوائمها المالية سهلة الفهم وواضحة ودقيقة وشاملة لجميع المعلومات التي تفيد قارئيها.

- ❖ لزغم سميه، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

وقد تناول الباحث في هذه المذكرة إلى معرفة أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تهدف الدراسة إلى محاولة بناء نموذج تجريبي يقيس العلاقة بين مختلف القرارات المالية والهيكل المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- زراقة انتصار، أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.

تعلق موضوع هذه الدراسة إلى كيفية التأثير على أهداف المؤسسة الاقتصادية بناءا على مخرجات النظام المالي وقراراتها المالية، مع محاولة معالجة هذا الموضوع على إحدى المؤسسات الاقتصادية للتعمق أكثر في موضوع القرار المالي والوقوف على تطبيقه ميدانيا.

إطار الدارسة:

قصد الإلمام بالإشكالية المطروحة نحدد إطارين مكاني وزماني للدراسة يتمثلان في مايلي:

الحدود المكانية:

تهتم هذه الدراسة بدور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة رويال مونديال بالوادي (كوينين).

الحدود الزمانية:

تقتصر على تقييم دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية من الجانب التطبيقي لمؤسسة رويال مونديال بالوادي في سنة 2013.

المنهج والأدوات المستخدمة:

بناء على طبيعة الموضوع، وسعيا لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث، تم اختيار المنهج الوصفي في الدراسة النظرية من خلال التطرق لمختلف المفاهيم والعناصر المتعلقة بالقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وكذلك القرارات المالية، أما في الجانب التطبيقي فسنستخدم منهج دراسة حالة، باستخدام مجموعة من أدوات التحليل المالي، لتحليل البيانات المتحصل عليها من خلال القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

الأدوات المستخدمة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على:

1. الكتب المتخصصة في مجال البحث
2. الأطروحات و الرسائل الجامعية

3. القوانين والمراسيم
4. التقارير و الملتقيات
5. المجلات المحكمة

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث صعوبة الحصول على كافة وثائق المؤسسة لالتزامها السرية.

محتوى البحث:

تبعا للأهداف المرجوة من البحث ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث إلى فصلين مع فصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام، وعرض للنتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، حاولنا من خلاله التطرق إلى النظام المحاسبي المالي، كما تناولنا في هذا الفصل قواعد إعداد وتقديم القوائم المالية، بالإضافة إلى تقديم القوائم المالية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني : اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة، وتطرق هذا الفصل إلى مفاهيم متعلقة بعملية اتخاذ القرار والقرارات المالية، كذلك تناول التحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية.

الفصل الثالث: تقييم دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة رويال موندیال بالوادي لسنة 2013، يحتوي هذا الفصل على دراسة الجانب التطبيقي للمؤسسة محل الدراسة وذلك من خلا ل مطابقة المفاهيم النظرية مع الواقع العملي، حيث تم التعريف بالمؤسسة، وتحليل قوائمها المالية خلال سنة 2013 باستخدام الأدوات والأساليب التي تم التطرق إليها في الجانب النظري.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

لقد توجت عملية الإصلاح المحاسبي و التي عكفت عليها وزارة المالية بإصدار القانون رقم 07-11 في 25 نوفمبر 2007، الذي تضمن النظام المحاسبي الجديد وحل محل المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975.

ولقد أحدث هذا المرجع المحاسبي المنسجم والمتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS تغييرات عديدة سواء على مستوى التعاريف والمفاهيم أو على مستوى قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذا طبيعة ومحتوى القوائم المالية التي يجب إعدادها من قبل المؤسسات الخاضعة قانونا لإعداد القوائم المالية.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل تناول النظام المحاسبي المالي من خلال أبعاده النظرية والتطبيقية، وكذلك القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي

في ظل الاهتمام الدولي المتزايد بموضوع التوافق المحاسبي، وتجاوباً مع الجهود والمحاولات الدولية التي تسعى إلى القضاء على الفروق والاختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول وتعميم استخدام المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، قامت الجزائر في هذا الإطار بانتهاج سياسة إصلاح جذري لنظامها المحاسبي وذلك من خلال تخليها عن المخطط المحاسبي الوطني و اعتماد النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي:

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وطبقا لهذا القانون فإن "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1]".

كما عرف المخطط المحاسبي العام الفرنسي بأن المحاسبة " هي نظام يُنظم المعلومة المالية التي تسمح بتسجيل، وتصنيف، وحفظ المعطيات على أساس رقمي، وتتكون بعد المعالجة المناسبة، مجموعة معلومات موافقة لاحتياجات مختلف المستخدمين المهتمين[2]."

ويهدف قانون المحاسبة الجديد إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه، و يشمل على[3]:

1. إطار مرجعي يتطابق مع الإطار المرجعي لـ IAS/IFRS؛
2. مجال تطبيق النظام المحاسبي الجديد؛
3. مجال و قواعد تقييم الأصول و الخصوم، الأعباء و النواتج و المعلومات الواجب إظهارها في القوائم المالية؛
4. أشكال القوائم المالية؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07 -11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، المادة رقم3، ص: 3.

[2] مرحوم محمد الحبيب، إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2012، ص: 20.

[3] سليمان بلعور وعبد القادر قطيب، الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحوكمات، مداخلة متطلبات مهنة المحاسبة في ضل النظام المحاسبي المالي، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، يومي 24و25 نوفمبر، 2014، ص: 287.

5. مدونة حسابات؛
6. النظام الواجب تطبيقه على الوحدات الصغيرة.

الفرع الثاني: مجال التطبيق

تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية،مع مراعاة الأحكام الخاصة بها ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية[1].

تلزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية[2]:

1. الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
2. التعاونيات؛
3. الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
4. وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
5. كل الكيانات الصغيرة التي يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة[3].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، مادة رقم 2، ص: 3.

[2] نفس المرجع أعلاه، المادة رقم 4، ص: 3.

[3] نفس المرجع أعلاه، المادة رقم 5، ص: 3.

المطلب الثاني: الفروض والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: الفرضيات الأساسية

يتم إعداد البيانات المالية على أساس فرضيتين:

أولا: أساس الاستحقاق

تحضر القوائم المالية اعتمادا على صفقات وأحداث تمت فعلا، بتعبير آخر تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، تسجل في دفاتر المحاسبة في ذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها[1].

ثانيا: الاستمرارية

يجري إعداد البيانات المالية عادة بافتراض أن المشروع مستمر. وعليه يفترض انه ليس لدى للمشروع النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياته بشكل هام، في مثل هذه الحالة فإن البيانات المالية يجب أن تعد على أساس مختلف، ويجب أن يفصح على الأساس المستخدم[2].

الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية:

تبنى النظام المحاسبي المالي الجزائري مجموعة من المبادئ المبررة للإجراءات والممارسات المحاسبية والواجب مراعاتها من طرف جميع الكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية في إعداد الكشوف لضمان ملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستعمليها تتمثل فيمايلي[3]:

أولا: الأهمية النسبية

ويقصد بذلك أن المعلومة تكون ذات معنى، إذا كان غيابها من القوائم المالية يؤثر في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين.

ثانيا: الصورة الصادقة

ويقصد بذلك أنه ينبغي أن تقدم القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وتتضمن الصورة الصادقة احترام القواعد والمبادئ المحاسبية وإعداد قوائم مالية تكون قادرة على تقديم معلومات ملائمة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

---

[1] محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، متيحة للطباعة الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص: 52.

[2] هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS 2010/2009، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 31.

[3] مسعود صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري I.A.S/I.F.R.S، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة ، الجزائر، 2014، ص: 31.

ثالثا: الحيطة والحذر

ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ضل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف.

رابعا: السنوية (الدورية)

يقصد بالدورة المحاسبية الفترة التي تعتمدها المؤسسة لتحديد نتائج أعمالها ومركزها المالي، وعادة ما تكون سنة حيث تبدأ في N/01/01 وتنتهي في N/12/31، كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ آخر مخالف لتاريخ 12/31 لإقفال الدورة، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية.

خامسا: استقلالية الدوران[1]

كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات والأعباء

سادسا: الوحدة النقدية

نصت المادة 12 و 13 من القانون07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية، أما العمليات التي تمت بالعملة الأجنبية فيجب ترجمتها إلى العملة الوطنية حسب الشروط و الكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.

سابعا: عدم المقاصة

يشير هذا المبدأ إلى أنه لا يمكن إجراء أي عملية مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من النواتج (إلا إذا كانت هناك معايير تسمح بإجراء هذه المقاصة)[2].

ثامنا: ثبات الطرق المحاسبية

ويقصد بذلك التزام المؤسسة في الدورة الحالية بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في دورة سابقه ذلك لان انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات[3].

[1] عزوز علي و متناوي محمد، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، مداخلة متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المالي المحاسبي الجديد، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، يومي17و18 جانفي، 2010، ص: 2.

[2] مسعود صديقي وآخرون، مرجع سابق، ص: 34.

[3] نفس المرجع أعلاه، ص: 34.

تاسعا: التكلفة التاريخية

يتم وفق هذا المبدأ تسجيل كل العمليات والأحداث الاقتصادية بقيمتها الفعلية عند تاريخ حدوثها (مع افتراض ثبات قيمة النقود).

المطلب الثالث: أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي[1]:

1. يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
2. توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم و كدا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعبات؛
3. يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
4. يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، و تحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
5. يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار و يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
6. يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح ؛
7. يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
8. يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا ، مما يدعم شفافية الحسابات ، و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة ؛
9. انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
10. تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛
11. يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع ، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
12. يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛
13. يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛

[1] بشير بن عيشي و عمار بن عيشي، الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحوكمات، مداخلة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 24و25 نوفمبر، 2014، ص ص: 230-231.

14. يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛
15. تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي[1]

1. ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
2. تسهيل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية؛
3. العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
4. جعل القوائم المحاسبية و المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
5. إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
6. قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن و بين المؤسسات على المستويين الوطني و الدولي؛
7. المساعدة على نمو مرد ودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية و المحاسبية التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير؛
8. يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين و المساهمين الآخرين حول مصداقيتها و شرعيتها و شفافيتها؛
9. يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
10. إعطاء معلومات صحيحة و كافية، موثوق بها و شفافة تشجع المستثمرين و تسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
11. يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها و شاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية و مصداقية؛
12. يساعد في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية و المصداقية؛
13. النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و عرض وثائق التسيير حسب النشاط.

[1] ربيع بوصبيع العايش وآخرون، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، يومي 5و6 ماي، 2013، ص ص: 4-5.

المبحث الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقة. ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وه ي: الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن القوائم المالية السابقة.

المطلب الأول : تعريف القوائم المالية ومستخدميها

تعتبر القوائم المالية إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة، وتعدد الجهات التي تستخدم القوائم المالية سواء في عملية اتخاذ القرارات أو القيام ببعض التنبؤات و الدراسات اللازمة لاتخاذ تلك القرارات.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

أولا: القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة[1].

ثانيا: القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، و التي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة و ما حققته من نتائج[2].

الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين و المحتملين والموظفين و المقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكالاتهم والجمهور. ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل مايلي[3]:

[1] لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012، ص: 35.

[2] شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص: 43.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 46-43.

أولا: المستثمرون

يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

ثانيا: الموظفون

يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال. كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

ثالثا: المقرضون

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

رابعا: الموردون والدائنون التجاريون الآخرون

يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

خامسا: العملاء

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.

سادسا: الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:

تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المنشأة. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

سابعا: الجمهور

تؤثر المنشات على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية القوائم المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، إن الخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي: القابلية للفهم، والملائمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة[1].

أولا: القابلية للفهم

إن أحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين. لهذا الغرض، فانه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة و إن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. وعلى كل حال، فانه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة انه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

ثانيا: الملائمة

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات. وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

ثالثا: الموثوقية

لكي تكون المعلومات مفيدة فانه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها . وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه. وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية[2]:

1. التمثيل الصادق:

بحيث تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة، والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية.

2. الجوهر فوق الشكل:

فيجب أن يتم الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني، فلا يوجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة.

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص: 109-113.

[2] رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 67.

3. الحياد:

وتعني البعد عن التحيز الشخصي، وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين.

4. الحيطة والحذر:

تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد، إلا أن ممارسة الحذر يجب أن يكون بقدر معقول ودون مبالغة، بحيث لا يسمح بتكوين احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، حيث تؤدي المبالغة في الحذر والتحفظ إلى جعل القوائم المالية غير محايدة وبالتالي عدم تحقيق خاصية الموثوقية.

5. الاكتمال:

وتعني إن المعلومة المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة، بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال التقارير المالية الأخرى.

رابعا: القابلية للمقارنة

يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفى الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من اجل أن يقيموا مراكزها المالية النسبية و الأداء والتغيرات في المركز المالي. وعليه، فان عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة[1].

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 114.

المطلب الثالث: أهمية القوائم المالية وأهدافها

الفرع الأول: أهمية القوائم المالية:

يمكن إبراز أهمية القوائم المالية في ثلاث عناصر رئيسية[1]:

أولا: أداة اتصال

فمهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها فهي بذلك:

1. وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء والبنوك...الخ؛
2. وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين والباحثين

ثانيا: وسيلة في تقييم الأداء

حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:

1. المركز المالي للمؤسسة؛
2. مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة؛
3. كيفية استخدام موارد المؤسسة.

ثالثا: وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة

تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

1. تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛
2. تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل :الموردين، العملاء والبنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية:

تتضمن الأهداف العامة للقوائم المالية كما وردت في القائمة رقم (4) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة APB « accounting principles board » المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكيين « acconnting the american institue of certified public » مايلي[2]:

[1] عجيلة حنان، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص: 37.

[2] حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2008، ص ص: 182-183.

أولا: تقديم معلومات موثوق فيها تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالكيان لتحقيق:

1. القدرة على تقييم نقاط القوة و الضعف لهذا الكيان؛
2. بيان مصادر التمويل و الاستثمارات للكيان؛
3. تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات؛
4. القدرة على إجراء مقارنات زمانية و بين الكيانات و القدرة على التنبؤ للمستقبل.

ثانيا: تقديم معلومات موثوقة حول التغييرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين.

ثالثا: تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة.

رابعا: الإفصاح عن أية معلومات أخرى مفيدة وملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية.

خامسا: كذلك تزويد المعلومات لتقدير مدى مسؤولية الإدارة عن توفير وسائل الحماية اللازمة لحقوق الملاك، وتزويد المعلومات المفيدة للمديرين والإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تهم الملاك، وكذلك المعلومات التفسيرية و التوضيحية المهمة.

سادسا: توفير بيانات ومعلومات عن مدى التزام المشروع بالمبادئ المحاسبية المقبولة[1].

[1] عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2003، ص: 423.

المبحث الثالث: إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يعتبر إعداد القوائم المالية من أهم الأهداف المحاسبة المالية وذلك لما لها من أهمية في توصيل المعلومات إلى المتعاملين الاقتصاديين، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: الميزانية

تعرف الميزانية على أنها " صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة تعكس عناصر الأصول وعناصر الخصوم مجتمعة، أي أن لكل شخص طبيعي أو معنوي ذمة تتألف من عناصر موجبة وعناصر سالبة(ما له وما عليه) [1]. وينبغي أن تحتوي الميزانية على الأقل العناصر التالية:

الفرع الأول: الأصول

وهو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة، وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولا جارية[2].

أولا: الأصول غير الجارية (غير متداولة) هي أصول مخصصة للاستعمال بصورة مستمرة وكل ما يتم حيازته لغرض التوظيف على المدى البعيد[3]. وتشمل الأصول غير المتداولة[4]:

1. القيم الثابتة المعنوية، شهرة المحل، قيم معنوية أخرى.
2. القيم الثابتة المادية تضم الأراضي، المباني، قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة للتنازل.
3. القيم الثابتة الجارية
4. الأصول المالية وتضم، سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة، مساهمات وحقوق مماثلة، قروض وأصول مالية غير متداولة.
5. أصول ضريبية مؤجلة.

ثانيا:الأصول الجارية (المتداولة) هي أصول تترقب المؤسسة إمكانية انجازها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دائرة الاستغلال العادي[5].

---

[1] محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 11.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 08- 156 مؤرخ في 20 جمادي الأولى عام 1429 هـ الموفق 26 مايو سنة 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون القانون رقم 07 -11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل25 نوفمبر2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27، المادة 21، ص: 13.

[3] لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص: 172.

[4] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر 2008، ص: 77.

[5] لخضر علاوي، مرجع سابق، ص: 172.

وتشمل الأصول المتداولة[1]:

1. المخزونات والحسابات الجارية
2. الزبائن ومدينون آخرون
3. مدينون آخرون
4. حسابات الخزينة الموجبة وما يعادلها

الفرع الثاني:الخصوم

تعرف الخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على المنشأة أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترات قادمة تم إثباتها وقياسها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها[2]. وتضم الخصوم العناصر التالية[3]:

أولا: الأموال الخاصة:

1. رأس المال المطلوب ورأس المال غير المطلوب؛
2. الاحتياطات وفرق إعادة التقييم؛
3. الأموال الخاصة-محول جديد؛
4. نتيجة الدورة.

ثانيا: الخصوم الغير جارية (غير المتداولة):

1. قروض وديون مالية؛
2. التزام ضريبي مؤجل؛
3. خصوم أخرى غير متداولة؛
4. مؤونات وإيرادات مقدمة والخصوم الماثلة.

ثالثا: الخصوم الجارية (المتداولة)

1. الموردين والحسابات الملحقة؛
2. ضرائب؛
3. ديون ودائنون آخرون؛

[1] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص: 77.

[2] بدوي إلياس، دور تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS) في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 43.

[3] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص ص: 77-78.

4. حسابات الخزينة (السالبة) وما يعادلها.

الجدول رقم (1.1): ميزانية السنة المالية المقفلة في .....

الأصول	ملاحظة	N الإجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء- المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص: 27.

الجدول رقم (2.1): ميزانية السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	الملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1) فوارق وإعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع (1)			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص: 28.

المطلب الثاني : حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة[1].

الفرع الأول: العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء، ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كمايلي:

أولا: المنتوجات

تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم .كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

ثانيا: الأعباء

تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

الفرع الثاني: مكونات جدول حسابات النتائج

وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي[2]:

1. تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية :الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
2. منتجات الأنشطة العادية؛
3. المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
4. أعباء المستخدمين؛
5. الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
6. المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛

[1] الجريدة لرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 ﻫ الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، الفصل الثالث، 1.230، ص: 24.

[2] نفس المرجع أعلاه، 2.230، ص: 24.

7. المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
8. نتيجة الأنشطة العادية؛
9. العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
10. النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
11. النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة؛

المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج، وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج؛

12. تحليل منتجات الأنشطة العادية؛
13. مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

و هناك طريقتان لإعداد الجدول هما ترتيب الأعباء بحسب طبيعتها (سلع، بضائع مواد، أولية مستهلكة، نفقات المستخدمين...)، وترتيب هذه الأعباء بحسب الوظيفة (تكاليف الصنع، تكاليف التوزيع، التكاليف الإدارية). وبطبيعة الحال فان الطريقتان تؤديان إلى نفس النتيجة إلا أنه يشجع على الطريقة الأولى (الأعباء بحسب الطبيعة). وفي حالة اختيار طريقة ترتيب الأعباء بحسب الوظائف، ينبغي إعطاء معلومات إضافية في الملحق حول طبيعة الأعباء، خاصة فيما يخص الاهتلاكات، التدهورات ونفقات المستخدمين[1].

[1] محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص: 73.

الجدول رقم (3.1): جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من....إلى....

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاك والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

الجدول رقم (4.1): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من ....إلى ....

	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الاجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية(التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص :31.

المطلب الثالث: قائمة تدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية هي القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية[1].

الفرع الأول: محتوى قائمة التدفقات النقدية

ويتم عرض قائمة التدفقات للخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية و تتضمن مايلي[2]:

أولا: الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال)

وتتمثل في التدفقات النقدية التي تدخل في تحديد صافي الربح حيث تضمن التدفقات الناتجة عن بيع سلع وخدمات، التدفقات الناتجة عن سداد مبالغ للموردين، أجور عمال، الضرائب، وخلافها[3].

وتشمل تدفقات النشاطات التشغيلية(العمليات)[4]:

1. إدخالات خزينة آتية من بيع المنتجات والخدمات؛
2. إدخالات خزينة آتية من عقود،أتعاب،عمولات وإيرادات أخرى؛
3. إخراجات خزينة تجاه موردي السلع والخدمات؛
4. إخراجات خزينة تجاه الموظفين والعمال أو حساباتهم.

ثانيا: الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار)[5]:

تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات، ومن أمثلة ذلك[6]:

1. المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة أصول غير ملموسة أصول أخرى طويلة الأجل.
2. المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل.

[1] عزه الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ضل معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009، ص: 134.

[2] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص: 80.

[3] عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، أصول المحاسبة المالية، ج2، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1999، ص: 282.

[4] محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، مرجع سابق،ص: 81.

[5] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص: 80.

[6] بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة معهد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص: 19.

3. المدفوعات النقدية لاقتناء أسهم أو سندات في مؤسسة أخرى، و المقبوضات النقدية من بيع أسهم و سندات بمنشات أخرى.
4. المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى وذلك بخلاف الدفعات النقدية والقروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية، و المقبوضات النقدية من تحصيل النقدية والقروض الممنوحة أطراف أخرى .

ثالثا: الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل)[1]:

تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.تشمل تدفقات نشاطات التمويل[2]:

1. إدخالات خزينة آتية من إصدار أسهم أو وسائل أو وسائل أخرى للأموال الخاصة؛
2. إخراجات خزينة لإرجاع المبالغ المقترضة؛
3. إخراجات خزينة تجاه المساهمين بهدف الحصول أو إعادة شراء أسهم المؤسسة.

الفرع الثاني: عرض قائمة التدفقات الخزينة

ولقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض قائمة تدفقات الخزينة[3]:

أولا: الطريقة المباشرة

يتم من خلال الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري:

1. تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية(الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صافي.
2. تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى نتيجة الدورة المالية قبل فرض الضريبة.

ثانيا: الطريقة غير المباشرة

تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان :

1. أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...)؛
2. التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة)؛
3. التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

[1] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص: 80.

[2] محمد بوتين، مرجع سابق، ص: 82.

[3] الجريدة الرسمية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008، مرجع سابق، الفصل الرابع، 3.240، ص: 26.

الجدول رقم (5.1): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من ....إلى ....

	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب+ جـ)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص: 35.

الجدول رقم (6.1): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من ....إلى ....

	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
– الاهتلاكات و الأرصدة			
– تغير الضرائب المؤجلة			
– تغير المخزونات			
– تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
– تغير الموردين والديون الأخرى			
– نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
اصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص: 36.

المطلب الرابع : جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة و الملاحق

الفرع الأول: جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية[1].

أو هي قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، وتزداد الأموال الخاصة بالأرباح وتنقص بالخسائر الناتجة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة[2].

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي:

1. النتيجة الصافية للسنة المالية،
2. تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال،
3. المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة،
4. عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد....)،
5. توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

[1] الجريدة الرسمية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 ﻫ الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سابق، الفصل الخامس، 1.250، ص: 26.

[2] عبد الهادي بوقفة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011، ص: 67.

الجدول رقم (7.1): تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق اعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص: 37.

الفرع الثاني: الملاحق

تعريف ملحق الكشوف المالية: يضم ملحق الكشوف المالية المعلومات التي تكتسي طابعا هاما، والتي من شأنها فهم المعلومات والأحداث الواردة في الكشوف المالية[1].

يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية[2]:

1. القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية(المطابقة للمعايير موضحة وكلها مفسرة ومبررة)؛

[1] لخضر علاوي، مرجع سابق، ص: 185.

[2] موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص: 104.

2. مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج.وجدول سيولة الخزينة تدفقات أموال الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
3. المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها، طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛
4. المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

خلاصة الفصل:

يتضح مما سبق أن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الذي يتوافق إلى حد كبير معها، سواء من حيث الإطار المفاهيمي أو من حيث القياس والتقييم والمحاسبيين إضافة إلى طريقة إعداد وتقديم القوائم المالية، يعتبر خطوة عملاقة للتكيف مع السياسات الاقتصادية والمالية الجديدة، وكذا مواكبة التطورات الحاصلة في العالم، وهو ما سينعكس إيجابا على الممارسة المحاسبية في بلادنا، ويسمح بتقديم معلومات محاسبية ومالية تتميز بالصدق و الموثوقية والقابلة للمقارنة.

سمحت لنا دراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي التعرف على أهم الخصائص النوعية للقوائم المالية ولكي تلائم وترضي مستخدميها وتساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة، ينبغي أن تتوفر جميع الخصائص النوعية السابقة الذكر (الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة) في المعلومة الواردة في هاته القوائم، وهذا من خلال الالتزام بالفروض والمبادئ المحاسبية.

الفصل الثاني

اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة

تمهيد:

تلعب عملية اتخاذ القرارات دورا أساسيا في أي مؤسسة وتعتبر من المهام والأدوار الأساسية لأي مدير في المؤسسة على اختلاف أنواعها باستخدام نظام المعلومات الذي يساعد في عملية اتخاذ القرارات، ومن أهم هذه القرارات نجد القرارات المالية، بحيث أن جوهر عملية اتخاذ القرار المالي هو اختيار أحد الحلول الممكنة لتمثيل موضوع معين أو تحقيق غرض ما لمواجهة موقف معين يتعلق بالجانب المالي للمؤسسة.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة مدى بلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية فهي بحاجة إلى تحسين وضعها المالي باستمرار وتعديل قراراتها المالية المنحرفة، باستخدام التحليل المالي للقوائم المالية واكتشاف نقاط القوة والضعف، حسب ظروف المؤسسة.

ولإعطاء صورة واضحة عن عملية اتخاذ القرار في المؤسسة، سنحاول في هذا الفصل التطرق إليها في المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار

المبحث الثاني: القرارات المالية

المبحث الثالث: التحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية

المبحث الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرار هي جوهر الحياة برمتها، و عندما ننظر من منظار جزئي على مستوى المؤسسة يصبح القرار جوهر الحياة العلمية، لذلك يقضي المدير اغلب وقته في التفكير في حل المشاكل و اتخاذ القرارات المناسبة لأجل تحقيق الأهداف المرسومة.

المطلب الأول : مفهوم عملية اتخاذ القرار ومراحلها

الفرع الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

يوجد العديد من التعريفات لعملية اتخاذ القرارات التي تناولها العديد من المؤلفين لا تختلف في مغزاها وفي هذا المجال سيتم عرض بعض هذه التعريفات كالآتي:

أولا:" هي عملية اختيار بديل من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة"[1].

ثانيا:" هي عملية اختيار دقيق بعد دراسة تحليلية موسعة لعدد من البدائل المتاحة التي يمكن إتباعها للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة"[2].

ثالثا: عملية اتخاذ القرار تعرف بأنها "إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما، وذلك عند الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن إتباعها. أوهي لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة، وفقا لتوقعات مختلفة لمتخذ القرار"[3].

الفرع الثاني: مراحل عملية اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بسلسلة من الخطوات المتتابعة والمتناسقة، والتي يمكن توضيحها في الآتي[4]:

أولا:مرحلة تحديد وتشخيص المشكلة

من الأمور المهمة التي ينبغي على القرار متخذ القرار وهو بصدد التعرف على المشكلة الأساسية وأبعادها هي تحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة ودرجة أهمية المشكلة، وعدم الخلق بين أعراضها وأسبابها، والوقت الملائم لحلها واتخاذ القرار الفعال والمناسب بشأنها.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 132.

[2] بركان دليلة، تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2011، ص: 218.

[3] علي الشرقاوي، العملية الإدارية وظائف المديرين، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 128.

[4] ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية، وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص ص: 114-115.

ثانيا: مرحلة جمع البيانات والمعلومات

إن فهم المشكلة فهما حقيقيا، وتحديد أبعادها واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار، وذلك أن اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة القائمين به في الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة لتحليلها تحليلا دقيقا يتم مقارنة الحقائق مع الأرقام للوصول إلى معلومات تساعد على الوصول إلى القرار المناسب.

ثالثا: مرحلة تحديد واختيار البدائل

يعتبر تحديد البدائل الممكنة لحل المشكلة من أهم مراحل اتخاذ القرارات وتتمثل في البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لحل تلك المشكلة وتلعب الخبرة لدى متخذي القرار دورا رئيسيا في هذا المجال.

وذلك بالمقارنة بين كل بديل من البدائل الممكنة، ويتم ذلك عن طريق تحديد مزايا وعيوب كل بديل على حده ثم اختيار البديل المناسب.

رابعا: مرحلة تقييم البدائل

حين الانتهاء من وضع البدائل المتاحة، يجد المدير نفسه أمام ضرورة تقييمها لاختيار البديل المناسب، وذلك لأن أي حل من هذه الحلول يتضمن عدة مزايا وعيوب، إذ لا تتساوى الحلول جميعا من حيث قدرتها على تحقيق الهدف[1].

خامسا: مرحلة اتخاذ القرار

يعد اختيار البديل المناسب هو البديل الذي يحقق المعيار أو يحقق الهدف المطلوب انجازه لاتخاذ القرار التي تعد كإعلان عن ذلك البديل، ويجب أن يتبع عملية اتخاذ القرار نوع من الرقابة للتأكد من فعالية القرار الذي تم اتخاذه[2].

[1] إسماعيل مناصريه، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير في إدارة أعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004، ص: 13.

[2] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص: 115.

المطلب الثاني: أهمية عملية اتخاذ القرار و العوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول: أهمية عملية اتخاذ القرارات

يمكن توضيح أهمية اتخاذ القرارات في النقاط التالية[1]:

أولا: اتخاذ القرارات عملية مستمرة، حيث يمارس الإنسان العادي اتخاذ القرارات طوال حياته اليومية، فمن قراراته هناك السهلة و البسيطة و هناك الحاسمة و المصيرية، ولا يختلف الأمر عن المؤسسة فهي مجموعة مستمرة و متنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج و التسويق و الأفراد و غيرها.

ثانيا: اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله، و هي التي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله ؟ و من يقوم به ؟ و متى يتم القيام به ؟.. وعليه كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري.

ثالثا: اتخاذ القرارات الإستراتيجية يحدد مستقبل المؤسسة، حيث مثل هذه القرارات يكون لها تأثيرا كبيرا على نجاح المؤسسة أو فشلها.

رابعا: اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المؤسسة كالقرارات المتعلقة بالإنتاج أو التسويق أو الموارد البشرية أو التمويل، و كذا القرارات الخاصة بإدارة رأس المال و استخداماته.

خامسا: اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية من تخطيط و تنظيم و توجيه و رقابة، لأن كلا من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرار[2]

أولا: تأثير البيئة الخارجية

باعتبار أن المؤسسة كنظام مفتوح فإنها تؤثر و تتأثر بمحيطها الخارجي، و من العوامل البيئية الخارجية التي قد تؤثر في اتخاذ القرار هي الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة في الجتمع و المنافسة الموجودة في السوق و المستهلكين، و التشريعات و التطورات التقنية و العادات الاجتماعية.

ثانيا: تأثير البيئة الداخلية

يتأثر القرار بالعوامل البيئية الداخلية في المؤسسة من حيث حجم المؤسسة و مدى نموها و عدد العاملين فيها

[1] بلواحد زكرياء وعبد الواحد محمد، المراجعة الداخلية ودورها في اتخاذ القرار، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011، ص: 36.

[2] بن سبع إلياس، استعمال الأساليب الكمية في إدارة النقل، مذكرة ماجستير في بحوث عمليات وتسيير مؤسسات، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2010، ص ص: 87-88.

و المتعاملين معها، لذلك تعمل الإدارة على توفير الجو الملائم و البيئة المناسبة لكي يتحقق نجاح القرار المتخذ، و هذا ما يتطلب من الإدارة أن تحدد و تعلن الهدف من اتخاذ القرار و تشجع فيه القدرة على الابتكار والإبداع حتى يخرج القرار بالسرعة الملائمة والصورة المطلوبة.

و من العوامل البيئية التي تؤثر على اتخاذ القرار، تلك التي تتعلق بالهيكل التنظيمي و طرق الاتصال و التنظيم الرسمي وغير الرسمي و طبيعة و توافر مستلزمات التنفيذ المادية و المعنوية و الفنية.

ثالثا: تأثير متخذ القرار

تتصل عملية اتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية و مكونات شخصيته و أنماط سلوكه التي تتأثر بظروف بيئية مختلفة كالأوضاع العائلية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، مما يؤدي إلى حدوث أربعة أنواع من السلوك عند متخذ القرار هي الجعازفةو الحذر و التسرع و التهور.

كذلك فإن مستوى ذكاء متخذ القرار و ما اكتسبه من خبرات و مهارات و ما يملك من ميول تؤثر في اتخاذ القرار، كما أن متخذ القرار يتأثر بتقاليد البيئة التي يعيش فيها و عاداتها، و يعكس من خلال تصرفاته قيمها و معتقداتها التي يؤمن بها.

رابعا: تأثير ظروف القرار

و يقصد بهذه الظروف الحالة الطبيعية للمشكلة من حيث العوامل و الظروف المحيطة بالمشكلة و المؤثرة عليها، و مدى شمولية البيانات و دقة المعلومات المتوفرة، هذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرار إما في ظروف عدم التأكد أو ظروف التأكد أو تحت درجة من المخاطرة، لذلك يعتمد على استخدام معايير معينة يحدد فيها ظروف القرار ثم ينتقي تبعا لذلك البديل المناسب.

خامسا: تأثير أهمية القرار

إن اتخاذ قرار لحل مشكلة ما يتطلب من متخذ القرار إدراك المشكلة من جميع أبعادها و التعمق في دراستها، حتى يمكنه الوصول إلى الحل الجذري لها، و كلما ازدادت أهمية المشكلة و بالتالي أهمية القرار المناسب لها زادت ضرورة جمع الحقائق و المعلومات اللازمة لضمان الفهم الكامل لها.

و تتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل الآتية[1]:

1. عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار و درجة هذا التأثير؛
2. تأثير القرار من حيث الكلفة و العائد؛

[1] حسن علي م شرقي، نظرية القرارات الإدارية مدخل كمي في الإدارة، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 1997، ص: 30.

3. الوقت اللازم لاتخاذه.

المطلب الثالث: تصنيف القرارات

الفرع الأول: التصنيف حسب التدرج الهرمي

صنفها" Ansofte" وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي[1]:

أولا :القرارات الإستراتيجية على المستوى الطويل تتخذ على مستوى الإدارة العليا للمنظمة على المدى الطويل وتتطلب كمية كبيرة ونوعية جيدة من المعلومات يمكن للمنظمة من خلالها أن تقوم باستغلال الفرص تجنب تهديدات البيئة أي قرار الاستثمار على المدى الطويل مثل:شراء تكنولوجيا.

ثانيا :القرارات التكتيكية على المستوى المتوسط تتخذ في الغالب من طرف رؤساء الأقسام أو الإدارات وتخص وظيفة من وظائف المؤسسة، وتهدف إلى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط، بناء الهيكل التنظيمي، تحديد مسارات العلاقات بين العاملين أو بين حدود السلطة، فبالإضافة إلى تقييم العمل وتفويض الصلاحيات واختيار قنوات الاتصال.

ثالثا :القرارات العملية على المستوى القصير هي القرارات المتعلقة بمشكلات العمل اليومي وهي قرارات قصيرة المدى تتعلق أساسا بأسلوب العمل وتنفيذه وتتميز بأنها لا تحتاج إلى الجهد والبحث من قبل متخذيها، وتتخذ اعتمادا على الخبرات والتجارب السابقة، واتخاذها يتم بطريقة فورية.

الفرع الثاني: التصنيف حسب التكرار

صنف سيمون "Simon" القرار حسب درجة التكرار إلى قسمين[2]:

أولا: القرارات المبرمجة هي قرارات متكررة و إجرائية إلى حد أنه يمكن إخراج إجراء محدد من معاملتها، بحيث أنهالا يجب أن تعامل كأنها جديدة في كل مرة تحدث، فإجراءات اتخاذ القرار هنا محددة بشكل واضح مسبقا، و أشار إلى أن القرارات المبرمجة تشبه القرارات التشغيلية أو الروتينية، حيث تقوم بإتباع برنامج محدد ثم تصبح بعد فترة ذات طبيعة روتينية متكررة تعالج مشاكل متكررة.

ثانيا:القرارات غير المبرمجة ويقصد بها تلك الغير متكررة الحدوث، والتي يتطلب القيام بها بذل الجهود العقلية والفكرية لغرض اتخاذه، كما أنها غالبا ما ترتبط بالعديد من التكاليف أو الصعوبات التي تكتنف حدوثها[3].

[1] محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 121.

[2] منعم زمير الموسوي، اتخاذ القرارات الإدارية مدخل كمي، ط1، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 1998، ص: 35.

[3] سرعيدة عزة، دور المراجعة الخارجية ومساهمتها في ترشيد القرارات المالية، مذكرة ماستر تخصص تدقيق محاسبي، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2013، ص: 43.

الفرع الثالث: التصنيف وفقا للمشاركة في اتخاذها[1]:

أولا: القرارات الشخصية تتعلق بالمدير كفرد وليس كعضو في المنظمة، بمعنى أن مثل هذه القرارات لا تفوض إلى أحد لأن تنفيذها لا يتطلب دعما من أعضاء المنظمة مثل :قرار اعتماد معدل مردودية مرتفع من المديرية المالية، وهذا ما يدفع المديرية التجارية إلى قرار إلزامية.

ثانيا: القرارات التنظيمية هي تلك القرارات التي يصنعها المدراء بموجب أدوارهم الرسمية كوضع الاستراتيجيات ووضع الأهداف الموافقة للخطط وغيرها مثل :مصلحة من لمصالح تتخذ قرارا يخصها دون فرضها من الإدارة العليا (مصلحة الموارد البشرية تقوم بقرار تعيين بسبب وفاة أو ترقية داخلية أو تحويل).

الفرع الرابع: تصنيف القرارات وفقا لظروف اتخاذها

تتضمن البيئة التي يتخذ فيها القرار عددا من المتغيرات و المؤثرات الإنسانية و الطبيعية التي تؤثر في نوع القرارات المتخذة، و يمكن تقسيم القرارات بحسب تأثير البيئة المحيطة إلى[2]:

أولا: القرارات تحت ظروف التأكد هذه القرارات تتخذ في حالة التأكد التام من الظروف والمتغيرات التي تؤثر في القرار الواجب اتخاذه، و عليه فإن متخذ القرار يعي تماما نتائج القرار و آثاره مسبقا قبل اتخاذه، ويمكن اللجوء إلى بعض الأساليب الكمية المساعدة على اتخاذ القرارات وتحديد الاستراتجيات في هذه الحالة كتقنية البرمجة الخطية مثلا.

ثانيا: القرارات تحت ظروف المخاطرة و هي القرارات التي تتخذ في ظروف و حالات محتملة الوقوع، و بالتالي فإن على متخذ القرار أن يقدر الظروف و المتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل و كذلك درجة احتمال، يمكن الاستعانة بمختلف طرق حساب الاحتمالات كالأمل الرياضي في ظل هذه الظروف.

ثالثا: القرارات تحت ظروف عدم التأكد و هي القرارات التي غالبا ما تقوم ا الإدارة العليا عندما ترسم أهداف المشروع العامة و سياسته و تكون الإدارة في ظروف لا تعلم فيها مسبقا إمكان حدوث أي من المتغيرات أو الظروف المتوقع وجودها بعد اتخاذ القرار، و ذلك بسبب عدم توافر المعلومات و البيانات الكافية و بالتالي صعوبة التنبؤ بها، فهي إذا قرارات تتخذ في ظل ظروف من الممكن حدوثها، و لكن لا تعرف درجة احتمال حدوثها.

[1] صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية الجزائرية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص: 30.

[2] إسماعيل إبراهيم جمعة و زينات محمد محرم، المحاسبة الإدارية و نماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 43.

المبحث الثاني: القرارات المالية

إن جوهر عمل الإدارة المالية وفق المنهج الحديث يكمن في قيامها على اتخاذ القرارات، وذلك باعتبارها نقطة الانطلاق لجميع الأنشطة داخل المنظمة، كون هذه القرارات المالية تحظى بأهمية بالغة، لأنها تعنى بالوضعية المالية للمؤسسة، فماذا نقصد بالقرارات المالية وما هي أنواعها ؟

المطلب الأول: مفهوم القرارات المالية وخصائصها

الفرع الأول: مفهوم القرارات المالية

أولا: تعريف القرارات المالية

1. تعرف القرارات المالية أنها هي "اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم والتقارير المالية و البحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية[1] .
2. القرار المالي هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعية، مالية)[2]. بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة[3]. بحيث تشمل هذه القرارات كل من قرار التمويل، قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح.

ثانيا: خصائص القرارات المالية[4]

1. إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ أن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات؛
2. إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة، بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة؛
3. القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في اغلب الحالات، الأمر لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

---

[1] عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 207.

[2] Pierre Conso, Farouk Hemici, Gestion financière de l'entreprise, 9eédition, DUNOD, Paris, 1999, p p: 438-440.

[3] مليكة زغيب و إلياس بوجعادة، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية ، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، أفريل 2009، ص: 1.

[4] زراقة انتصار، أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص: 20.

المطلب الثاني: قرار الاستثمار

لعل من أهم وأخطر القرارات هي قرارات الاستثمار، لارتباطها بحالة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة كعوائد متتابعة الحدوث، أما أهميته فتكمن في استغلال الموارد و المصادر الهامة و الطاقات و القدرات الجامدة.

الفرع الأول: مفهوم القرار الاستثماري

أولا: تعريف القرار الاستثماري

يعرف القرار الاستثماري على أنه" هو قرار يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية و بمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه حيث يتوقع تحقيق أرباح مستقبلية و لكنها غير مؤكدة الحدوث[1].

و يشير مصطلح قرار الاستثمار بصفة عامة إلى قرار تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة[2].

ثانيا: خصائص القرار الاستثماري

ينطوي القرار الاستثماري على عدة خصائص نذكر أهمها[3]:

1. إنه قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل؛
2. إن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها؛
3. يحيط بالقرار الاستثماري عدد من الظروف التي من الضروري التغلب عليها ، مثل ظروف عدم التأكد و تغيير قيمة النقود و مشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي، و كل هذه تحتاج إلى أسس علمية للتعامل معها؛
4. يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية و بالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة؛
5. نتائج الاستثمارات تترجم في المدى البعيد وتستمر لفترة طويلة .بحيث أن هذه الحقيقة تعني أن متخذ القرار يفقد الكثير من مرونته[4].

---

[1] حفصة زيرار، دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص: 8.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، تقييم المشروعات باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 21.

[3] حفصة زيرار، مرجع سابق، ص: 9.

[4] محمد صلاح الحناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 217.

الفرع الثاني: أنواع قرارات الاستثمار

وفي العادة تنقسم قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى قرارات استثمارية قصيرة الأمد وقرارات استثمارية طويلة الأمد كمايلي[1]:

أولا:القرارات الاستثمارية القصيرة الأمد

تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال بل أن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية سوف ينحصر في تحديد حجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة لذلك فالقرار السليم هو القرار الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة.

ثانيا: قرارات الاستثمار الطويلة الأمد

تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الاستثماري الطويل الأمد والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة. وتشمل مثل تلك القرارات عملية اختيار الموجودات وكيفية الإنفاق ثم مقابلة عوائد الاستثمار المتوقعة في المستقبل مع المبالغ المنفقة على تلك الموجودات وقد يكون الاستثمار متمثل في الإنفاق على الموجودات الحالية من حيث تحسينها وتوسيعها مثلا أو شراء موجودات جديدة لغرض زيادة القدرة الإنتاجية الحالية أو إضافة خطوط إنتاجية جديدة.

الفرع الثالث: المقومات الأساسية لقرار الاستثمار

يقوم القرار الاستثماري الاستراتيجي الناجح على مقومات أساسية وهي[2]:

أولا: مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية

بما أن الأموال المستثمرة ضخمة فإنه يجب اختيار العديد من البدائل ويستحسن أن لا يقل عددها عن ثلاثة، وهذا ليكتسب متخذ القرار مرونة تجعله يتخذ قرارا صائبا.

ثانيا: مبدأ الملائمة

أي يجب أن يتوافق المشروع الاستثماري المختار مع الإمكانات المالية الموجودة لدى المؤسسة.

[1] حمزة محمود زبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص: 69-70.

[2] لزغم سميه، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 35.

ثالثا: مبدأ الخبرة والكفاءة

حتى ينجح المشروع لابد أن تتوفر لدى المستثمر المؤهلات اللازمة والخبرة الكافية لإدارة المشروع، وإلا الاستعانة والاعتماد على مختصين ومستشارين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة.

رابعا: مبدأ تنويع المخاطر الاستثمارية

من خلال تنويع الأدوات الاستثمارية ما يؤدي إلى تخفيض الخطر، بحيث أن الخسارة في أداة معينة يعوضها الربح في أداة أخرى.

المطلب الثالث: قرار التمويل

يعد هذه النوع من القرارات أهم القرارات المالية التي تتخذها الإدارة المالية،وعادة ما تلجأ هذه الأخيرة إلى استخدام استراتيجيات محددة توضح طبيعة وأنواع مصادر التمويل التي تحتاجها المؤسسة سواء على المدى القريب أو البعيد.

الفرع الأول: مفهوم قرار التمويل

أولا: تعريف قرار التمويل

تعددت التعاريف حول مفهوم قرار التمويل و من بينها:

1. يعرف قرار التمويل على أنه "القرار الذي يبحث عن الكيفية التي تتحصل عليها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات .فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الاستدانة[1].
2. أو هو "القرار المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة لتمويل استثماراتها[2].
3. أو هو" البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية"[3].

ثانيا: أنواع قرار التمويل

ويغطي قرار التمويل ثلاثة أنواع رئيسية من القرارات[4]:

1. اختيار الهيكل المالي، أي التوزيع بين الأموال المقدمة من طرف المساهمين والديون المالية؛

[1] مليكة زغيب و إلياس بوجعادة، مرجع سابق، ص:2.

[2] نور الهدى حنونة، لوحة القيادة كأداة لترشيد قرار التمويل في مؤسسة اقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 21.

[3] هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000، ص: 77.

[4] لزغم سميه، مرجع سابق، ص: 44.

2. سياسة توزيع الأرباح، أي الاختيار بين إعادة استثمار النتيجة (احتجاز الأرباح)، وبين توزيع الأرباح على المساهمين؛
3. الاختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي)، والتمويل الخارجي (الأموال المقدمة من طرف المساهمين أو الاستدانة المالية).

وتسعى المؤسسة من خلال اتخاذ هذا القرار إلى تعظيم ثروة المالكين عن طريق تعظيم قيمة المؤسسة.

الفرع الثاني: مصادر التمويل

تتوفر للمؤسسة العديد من البدائل في مصادر التمويل، وهذا ما يجعل اتخاذ قرار التمويل من أصعب القرارات وسنتطرق لمصادر التمويل فيمايلي:

أولا: التمويل الذاتي

التمويل الذاتي هو إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة وبذلك تتفادى هذه الأخيرة زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير، وهذا لأغراض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل المؤسسة[1].

ويتحدد مفهوم التمويل الذاتي من خلال منظورين مباشر وغير مباشر[2]:

1. **المنظور المباشر**: من خلال هذا المنظور يمثل التمويل الذاتي حاصل الفرق بين التدفقات المقبوضة والتدفقات المدفوعة، أي أنه يأخذ في الاعتبار التدفقات الفعلية دون الوهمية (الاهتلاكات، المؤونات).
2. **المنظور غير المباشر**: يظهر التمويل الذاتي هنا كتدفق نقدي فعلي تحققه المؤسسة.

ثانيا: الرفع في رأس المال

الرفع في رأس المال هو عملية مالية تؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال بواسطة المساهمة الخارجية، التي يختلف حجمها باختلاف الشكل القانوني للمؤسسة [3]. ومن سائل الرفع في رأس المال[4]:

1. الرفع في رأس المال نقدا و/أو عينا؛
2. الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات؛
3. الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون.

[1] محمد عبد العزيز عبد الكريم، الإدارة المالية والتخطيط المالي، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، مصر، 1995، ص: 96.

[2] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ج1، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص: 259.

[3] نفس المرجع أعلاه، ص: 262.

[4] نفس المرجع أعلاه، ص: 263.

ثالثا: اللجوء إلى الاستدانة

تعتبر الاستدانة من أهم مصادر التمويل في المؤسسة إذ يتم اللجوء إليها من أجل تغطية الاحتياجات التي لم تتمكن المؤسسة من تمويلها عن طريق التمويل الذاتي.

يمكن تعريف الاستدانة بأنها " الديون المالية التي تجمع كل من الديون قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل المقدمة من طرف مؤسسات مقرضة"[1]. وتتعدد تصنيفات الاستدانة و أنواعها باختلاف المصادر و طبيعة القروض وآجال الاستحقاق وأهمها[2]:

1. الدعوة العامة للادخار؛
2. الاقتراض من البنوك والوسطاء الماليين.

الشكل رقم (1.2): تصنيفات مصادر التمويل

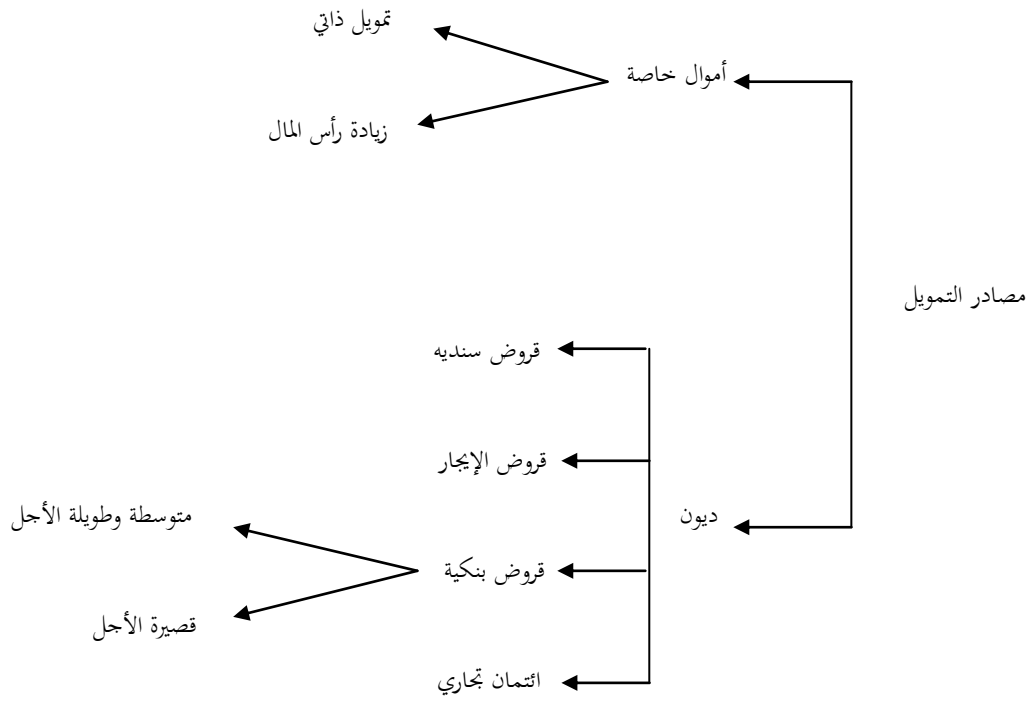

المصدر: مليكة زغيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ص: 193.

[1] لزغم سميه، مرجع سابق، ص: 51.

[2] إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص: 266.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في قرار التمويل[1]

1. تكلفة المصادر المختلفة للتمويل، أي تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر؛
2. عنصر الملائمة، بمعنى أن يكون مصدر التمويل ملائما مع المجال الذي تستخدم فيه الأموال؛
3. وضع السيولة النقدية في المؤسسة لدى متخذ القرار، وسياساته المتبعة في إدارة هذه السيولة، فإذا كان هذا الوضع حرجا قد تضطر المؤسسة لتجاوز عامل التكلفة و البحث عن مصادر تمويل طويل الأجل، لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل؛
4. القيود التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة، أو سياسات توزيع الأرباح أو قيود على مصادر تمويل أخرى؛
5. المزايا الضريبية، فمصادر التمويل الخارجي تحقق وفورات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال .

[1] نور الهدى حنونة، مرجع سابق، ص: 22.

المطلب الرابع: قرار توزيع الأرباح

يصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التمويل نوع ثالث من القرارات المالية هي قرارات توزيع الأرباح ويعد من أبرز القرارات التي يتخذها المسير المالي ويعطيه أهمية خاصة بشأن المفاضلة بين توزيع الأرباح على المساهمين و بين احتجاز تلك الأرباح بغرض إعادة استثمارها في مشاريع مجدية.

الفرع الأول: مفهوم سياسة توزيع الأرباح

أولا: تعريف سياسة توزيع الأرباح

يمكن تعريف سياسة توزيع الأرباح بأنها:

1. "مضمون لاتخاذ قرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها في المؤسسة، وتتمثل السياسة المثلى للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية والأرباح المستقبلية والتي ينتج عنها تعظيم سعر السهم"[1].
2. "هي مجموعة الأدلة والإرشادات التي تعتمد عليها الإدارة المالية عند اتخاذ قرارات توزيع الأرباح"[2].

ثانيا: أنواع السياسات المتعلقة بتوزيع الأرباح[3]

1. **سياسة تعتمد نسبة مقسوم ثابتة**

و يقصد بنسبة مقسوم الأرباح هي النسبة المئوية (من كل وحدة نقدية ربح) سيتم توزيعها على المساهمين على شكل نقد، وتحسب بقسمة مقدار مقسوم أرباح السهم الواحد(DPS) على ربحية السهم الواحد (Eps)

Pay-out-Ratio = Dps / Eps

حيث:

EPS : ربحية السهم الواحد = صافي الربح (القابل للتوزيع و ليس المقرر توزيعه كمقسوم أرباح)/ عدد الأسهم المصدرة .

إن سياسة توزيع الأرباح التي تعتمد على نسبة ثابتة(كنسبة مقسوم أرباح) تقوم على تثبيت هذه النسبة في كل فترة يتم فيها اتخاذ قرار بتوزيع أرباح على المساهمين.

---

[1] محمد صالح الحناوي و جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 416.

[2] لزغم سمية، مرجع سابق، ص: 38.

[3] لزهاري زواويد، دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح على السلوك التمويلي للمؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 16-17.

و ما يعاب على هذه السياسة هو أن المؤسسة إذا ما حققت أرباح منخفضة في فترة من الفترات و عند التزامها بنسبة ثابتة لمقسوم الأرباح، فإن حصة السهم الواحد من الأرباح التي سيتم توزيعها ستكون صغيرة جدا، أو قد تحقق المؤسسة خسائر في إحدى الفترات، و تتوقف عن توزيع الأرباح، و بما أن الأرباح الموزعة تعتبر مؤشراً لحالة المؤسسة مستقبلا من وجهة نظر المستثمرين فإن سعر سهم المؤسسة سوف يتأثر سلبياً و يتعرض للانخفاض في السوق المالي.

2. **سياسة توزيع أرباح منتظمة:**

هذه السياسة مبنية على دفع توزيعات أرباح ثابتة في كل فترة زمنية.

بشكل عام، يعتبر المساهمين هذه السياسة بأنها سياسة إيجابية تخفض من درجة عدم التأكد لديهم فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح المستقبلية، وغالباً ما تقوم المؤسسات التي تتبع مثل هذه السياسة بزيادة توزيعات الأرباح كلما تأكدت من زيادة أرباحها و تحت هذه السياسة فإن توزيعات الأرباح لا تنخفض أبدا.

3. **سياسة توزيع أرباح منتظمة منخفضة و متزايدة:**

تقوم هذه السياسة على دفع توزيعات أرباح ثابتة و لكن بمبالغ منخفضة، و تقوم المؤسسة بزيادة هذه التوزيعات حين تحقق أرباح أعلى من أرباحها العادية في فترة زمنية معينة، هذه السياسة مستخدمة بشكل كبير في المؤسسات التي تواجه تذبذبات موسمية في أرباحها.

الفرع الثاني: محددات طبيعة سياسة توزيع الأرباح[1]

كثيرا ما نتساءل هل سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة، تعد قرارا استثماريا أم قرارا تمويليا، ولماذا ؟ فمن الملاحظ أن سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة الاقتصادية كقرار، ليس بالأمر الهين فهي تحمل في مضمونها مشكلة مزدوجة ومعقدة، وعليه فإن معالجة هذه السياسة يجب أن تتم في ضوء الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه وهو ما يعرف بتعظيم قيمة المؤسسة كأموال مستثمرة.

أولا: سياسة توزيع الأرباح كقرار استثماري

تشير سياسة توزيع الأرباح إلى كونها قرارا استثماريا إذا ما اعتمدت القرارات الخاصة بها على المصدر الأول، وهو النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل، وفى مثل هذا الموقف قد يمتد آثار هذه القرارات على فرص الاستثمارات

[1] محمد زرقون، أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، أوت 2010، ص: 85.

المتاحة للمؤسسة، ومن ثم فإن قرار التوزيع الخاص بالأرباح هنا قد يعكس مشكلة استثمارية يحتم الموقف الخاص بها اتخاذ قرار ضروري لجعابهتها

إن البحث عن حلول لسياسة توزيع الأرباح كمشكلة استثمارية قد يفرض على المؤسسة أن تنتظر حتى تقرر اختيار الفرص الاستثمارية المتاحة، واستخدام ذلك الجزء المتبقي من النقدية الناتجة عن التشغيل في عملية توزيع الأرباح وذلك بعد استيفاء كافة متطلبات الاستثمار في المؤسسة.

ثانيا: سياسة توزيع الأرباح كقرار تمويلي

قد تلجأ المؤسسة في بعض الحالات إلى الاعتماد على مصدر خارجي في توزيعات الأرباح ، وذلك لتجنب المشكلة الاستثمارية الناجمة عن استخدام النقدية المترتبة عن عمليات التشغيل الداخلية، وفى مثل هذا الموقف قد يعكس قرار توزيع الأرباح باستخدام الأموال الخارجية (القروض أو الأسهم الجديدة) مشكلة تمويلية، خاصة إذا ما كان هذا سيؤثر على هيكل التمويل المناسب في المؤسسة، وهذا يعنى بالدرجة الأولى أن الاتجاه نحو استخدام المصدر الخارجي لتمويل عملية توزيع الأرباح، لابد وأن يتم تخطيطه في ضوء محددات الهيكل المناسب للتمويل، أي بما لا يخل بهدف تعظيم سعر السهم الواحد إلى أقصى حد ممكن (تعظيم ثروة الملاك) إن الارتباط بين سياسة توزيع الأرباح وقرارات الاستثمار والتمويل تبدو واضحة من خلال العلاقة التالية:

توزيعات الأرباح = (النقدية الناتجة عن التشغيل + مصادر التمويل الخارجية) – الأموال المطلوبة للاستثمار

وهذه العلاقة السابقة توضح لنا أن عملية توزيع الأرباح في المؤسسة، ما هي إلا محصلة للفرق بين ما هو متاح لهذه المؤسسة من نقدية (داخلية أم خارجية) وبين ما تحتاجه من أمول لعمليات الاستثمار، وذلك مع ملاحظة أنه إذا ما كانت النقدية الداخلية كافية لتغطية مطالب الاستثمار أو تزيد عنها، فلا حاجة أصلا للحصول على الأموال الخارجية كاتجاه لتمويل عملية التوزيع.

المبحث الثالث: التحليل المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية

من الطبيعي فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل، وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، والذي يعتبر من أهم الأساليب المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

أولا: يمكننا تعريف التحليل المالي على أنه تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط الضعف والقوة والبحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا[1].

ثانيا: يقصد بالتحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام التاريخية المدونة في القوائم المالية(الميزانية العمومية قائمة الدخل) إلى كم أقل من المعومات والأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات[2].

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

من بين أهداف التحليل المالي نذكر[3]:

1. وضع تشخيص مالي عام للمؤسسة إجراء فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو دورات متعددة من نشاطها وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية لمختلف الوثائق والبيانات المالية التي تفسر لنا المعطيات من جانبها الكمي والكيفي بإعطاء نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية؛
2. بواسطة التحليل المالي يمكن أن نحكم على التسيير المالي الماضي، والتوازنات المالية الداخلية بين الربحية والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر المالية للمؤسسة؛
3. بواسطة التحليل المالي يمكن الحكم على قرارات الإدارة العامة وكذلك المديريات الفرعية فيما يخص الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح؛
4. تستخدم كأداة لمراقبة التسيير؛

[1] زغيب مليكة و بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص: 16.

[2] حمزه محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 118.

[3] مبارك لسلوس، التسيير المالي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص: 16.

5. تعتبر الركيزة التي يستند عليها في وضع التنبؤات المالية فالنتائج المتوصل إليها، كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع برامج الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة، حيث التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة.

الفرع الثالث:استعمالات التحليل المالي

هناك عدة استعمالات للتحليل المالي يتوقف كل منها على نوع التحليل المطلوب و الجهة التي تستخدم هذا التحليل من أهمها ما يلي[1]:

أولا: التحليل الائتماني

يقوم بهذا التحليل المقرض ويهدف إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أو الوفاء بالتزاماته المالية.

ثانيا: التحليل الاستثماري

يستعمل هذا التحليل في تقييم الاستثمار في أسهم المنشات وسندات القرض وبالتالي، تقييم المؤسسات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والمنشات.

ثالثا: تحليل الاندماج

في حال رغبة منشاة شراء منشاة أخرى، تقوم المنشاة المشترية بعملية التقييم، وتقدر قيمة المنشاة المرغوب شرائها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي الوقت نفسه تتولى الإدارة المالية للمنشاة المباعة القيام بنفس عملية التح ليل لأجل تقييم العرض المقدم لها والحكم على مدى ملائمته لها.

رابعا: التخطيط المالي

يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف الإدارية وتتمثل هذه العملية بوضع تصور لأداء المنشاة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء مستقبلا.

خامسا:تحليل تقييم الأداء

هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين .وتعتبر أدوات التحليل المالي للقوائم المالية أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها[2].

[1] حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص: 31-32.

[2] لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص: 76.

المطلب الثاني: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار

لدراسة وتحليل القوائم المالية غالبا ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ومن بينها مؤشرات التوازن المالي.

مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها

أولا: رأس المال العامل

رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي[1].

لقد اخذ مفهوم رأس المال العامل عند ظهوره تسميات مختلفة، واستعمل في أوجه متعددة من التحليل المالي، فكان من الضروري تحديد المقاصد حتى يتحدد المفهوم، فسمي رأس المال العامل برأس المال الدائم أو الصافي أما بقية رؤوس الأموال فأخذت التسميات التالية[2]:

1. **رأس المال العامل الخاص**: يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة، من دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثل في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية.
2. **رأس المال العامل الأجنبي**: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض، بنشاط المؤسسة، وأصبح ملاذا لها في الحصول على القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، وملجأ لتدارك العجز في الخزينة .

يكتب رأس المال العامل الأجنبي بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

[1] اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص: 59.

[2] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص ص: 38-39.

3. **رأس المال العامل الإجمالي**: يسمى بحجم النشاط الاستغلالي، وان اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة، فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة، من مخزونات (قيم استغلال) وحقوق(قيم قابلة للتحقيق وجاهزة)، وتسمى أيضا بالقيم الدوارة او المتحولة، على عكس القيم الثابتة المتمثلة في الاستثمارات وما يتبعها.

ويكتب رأس المال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي= إجمالي الأصول المتداولة

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل[1]

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري. وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل، ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة- النقدية) – (ديون قصيرة الأجل- السلفات المصرفية).

ثالثا: الخزينة

هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع أن تتكون الخزينة من استخدامها فورا بخلاف الأموال التي تحصل عليها من آجال قصيرة أو متوسطة[2].

تحسب الخزينة بالعلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

رابعا: التمويل الذاتي[3]

يقصد بالتمويل الذاتي مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية. ويكفي أن نذكر هنا أن البنوك تشترط في الكثير من الأحيان على المؤسسات التي ترغب في الحصول على قروض أن لا يقل التمويل الذاتي للمشروع الاستثماري فيه عن نسبة معينة.

[1] زغيب مليكة و بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص: 52.

[2] صخري جمال، مرجع سابق، ص: 17.

[3] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص: 36.

يحسب التمويل الذاتي بإحدى العلاقتين التاليتين:

إجمالي التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل.

صافي التمويل الذاتي = النتيجة غير الموزعة + الاهتلاكات + مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل.

المطلب الثالث: دور النسب المالية في اتخاذ القرار

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية، ويمكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل المالي، وإنما هي في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء، وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل[1].

النسب المالية:

تعرف النسب المالية على أنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين[2].

أنواع النسب المالية:

سنكتفي بأهم النسب والأكثر استعمالا وشيوعا في تحليل المراكز المالية[3].

أولا: نسب التمويل

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة

1. **نسبة التمويل الدائم**

تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمن، فإذا كانت هذه النسبة اقل من 1، فان رأس المال العامل يكون سالبا، فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتكون المؤسسة فيه قد أخلت بشرط الملائمة بين استحقاقي الخصوم وسيولة الخصوم. وتكتب نسبة التمويل الدائم كمايلي:

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة الصافية) 100٪

[1] حمزة محمود زبيدي، مرجع سابق، ص: 175.

[2] لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص: 83.

[3] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص: 45-46.

2. **نسبة التمويل الخاص**

وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وتكتب هذه النسبة كمايلي:

نسبة التمويل الخاص = (الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة) 100٪

3. **نسبة الاستقلالية المالية**

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلى بتقديم ضمانات وقد تكون هذه الضمانات مرهقة. وتكتب نسبة الاستقلالية المالية كمايلي:

نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون) 100٪

4. **نسبة التمويل الخارجي**

وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات.وتصاغ نسبة التمويل الخارجي كمايلي:

نسبة التمويل الخارجي = (مجموع الديون ÷ مجموع الأصول) 100٪

ثانيا: نسب السيولة

تشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل[1]. ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي كمايلي[2]:

[1] سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 295.

[2] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص: 47.

1. **نسبة السيولة العامة**

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحول إلى سيولة (قيم الاستغلال المتمثلة في المخزونات) والسريعة التحول إلى سيولة (كالقيم القابلة للتحقق) والسائلة (القيم الجاهزة)، الديون قصيرة الأجل. فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة. وتكتب النسبة كمايلي:

نسبة السيولة العامة = (الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل) 100٪

2. **نسبة السيولة المختصرة**

تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران، وتصاغ هذه النسبة كمايلي:

نسبة السيولة المختصرة =((القيم القابلة للتحقيق+القيم الجاهزة) ÷ الخصوم المتداولة) 100٪

3. **نسبة السيولة الجاهزة (الحالية)**

توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل، وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون. وعليه، فهي تبين للمؤسسة، هل يجب عليها أن تحصل جزء من الذمم، أم هي مجبرة على بيع البعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل[1]، وتكتب النسبة كمايلي:

نسبة السيولة الجاهزة = النقدية (القيم الجاهزة) ÷ الديون قصيرة الأجل.

ثالثا: نسب النشاط

تأتي هذه النسب لتكملة نسب التمويل والسيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة[2]. ويمكننا دراسة نسب النشاط من خلال مهلة ائتمان الزبائن ومهلة تسديد الموردين كمايلي[3]:

1. **مهلة ائتمان الزبائن**

مهلة ائتمان الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض) ÷ المبيعات السنوية × 360

تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، ويجب أن لا تتجاوز مدة 90 يوما عادة. وعلى العموم يجب مقارنتها دائما بنسبة أخرى هي مهلة تسديد الموردين.

[1] زغيب مليكة و بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص: 38.

[2] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص: 49.

[3] زغيب مليكة و بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص: 40.

2. **مهلة تسديد الموردين**

مهلة تسديد الموردين = (الموردين + أوراق الدفع) ÷ المشتريات السنوية × 360

تبين هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون. ويجب أن تكون أقل من مدة تسديد الزبائن، حتى تتمكن المؤسسة من تحصيل ذممها لمواجهة هذه الديون

رابعا: نسب المردودية

تعبر هذه النسب على قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية و كفاءة للحصول على العائد، و من أهم هذه النسب ما يلي[1]:

1. **المردودية المالية :**

تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة ، و تحسب بالعلاقة التالية: النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة × 100

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى لا توجد المؤسسة صعوبات في جذب مساهمين جدد إذا كانت بحاجة إلى ذلك.

2. **المردودية الاقتصادية :**

تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح و تحسب بالعلاقة التالية[2]:

النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول

3. **المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية):**

تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، و تحسب بالعلاقة التالية: النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الضرائب.

لا يتوقف استخدام هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط ، بل تسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع، لأن ضعف هذه النسبة أمام نسب المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

[1] عباسي عصام، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 69.

[2] إلياس بن ساسي و يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ج2، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 167.

خلاصة الفصل:

على ضوء دراستنا لعملية اتخاذ القرار الإداري والمالي في المؤسسة يمكننا الاستخلاص بأن عملية اتخاذ القرار هي جوهر العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في المؤسسة.

ويعتبر القرار المالي من أصعب القرارات التي تقع على عاتق المدير المالي وتظهر في ضوئها مدى كفاءته وقدرته على تحمل المسؤولية، للوصول إلى الأهداف المبتغاة لتحسين وضع المؤسسة مستقبلا وبالتالي تعظيم القيمة السوقية لها، كما يتطلب ذلك تحليل البيانات المالية التي تتضمنها القوائم المالية ومناقشة نتائجها بانجاز ثلاثة خطوات رئيسية هي:

1. إعداد القوائم المالية
2. التحليل المالي للقوائم المالية
3. تقييم الوضع المالي للمؤسسة، واتخاذ القرارات الضرورية.

وعلى ضوء هذه الخطوات، استخلصنا من خلال المبحث الثالث أن التحليل المالي كأسلوب من الأساليب المساعدة في اتخاذ القرارات المالية سواء القرار الاستثماري، القرار التمويلي، قرار توزيع الأرباح، من خلال استخدام النسب والمؤشرات المالية للحصول على معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات المالية المثلى.

وسيتم تطبيق ما تطرقنا إليه في الفصلين النظريين في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

تقييم دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة رويال موندیال بالوادي

تمهيد:

تعتبر القوائم المالية محصلة النظام المحاسبي المالي، التي تكتسي أهمية بالغة في المؤسسة لهذا تحظى بالاهتمام الكبير خاصة بالنسبة لمتخذي القرارات المالية، باعتبارها المفتاح للوصول إلى النتائج التي تعكس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المسطرة، ولهذا الغرض قمنا بدراسة دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القارات المالية، من خلال تحليل عدة مؤشرات ومعايير مالية تنبئ بالوضعية المالية للمؤسسة، محاولة لإجابة على الإشكالية المطروحة وبعض الأسئلة الفرعية في مقدمة بحثنا تدعيما للجانب النظري.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة رويال مونديال

تم اختيار هذه المؤسسة كدراسة حالة نظرا لخصائص معينة من بينها أن المؤسسة صناعية، أغلب مبيعاتها نقدا.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة وبطاقتها الفنية

شركة رويال مونديال هي مؤسسة متعددة الخدمات للصناعات البلاستيكية وذلك بإنتاج الأكياس البلاستكية المنسوجة من الشرائط البلاستكية التي تعدها الشركة وكذا صناعة بعض أنواع الأثاث البلاستيكي بالتحويل كالخزائن البلاستيكية والمطابخ والحمامات وغيرها.

البطاقة الفنية:

تعد شركة رويال مونديال شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أسست سنة 1999 برأسمال اجتماعي حسب التصريح الذي صرح به صاحب الشركة والمقر ومن السجال التجاري بـ: 500000.00 دج، تنتمي إلى قطاع الصناعات الخفيفة، يقدر عدد عمالها حاليا حوالي 67 عامل، تقع المنطقة الصناعية بكونين بمدينة الوادي.

1. اسم مسيرها: باهي جمال، ورقم سجلها التجاري: 0542291B00.
2. نوع النشاط: صناعة أدوات من البلاستيك مرموز له بالرمز 11305.
3. عنوان موقعها على الانترنت: http//:www.bahi.com
4. بريدها الإلكتروني: rms-bahi@rms- bahi.com
5. علامتها التجارية:

Royale Mondiale© RMS-BAHI Ltd.

Royale Mondiale

إذن فهي شركة قانونية تجارية ذات مسؤولية محدودة SARL.

المصدر: وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: نشأة المؤسسة وأهدافها

الفرع الأول: نشأة المؤسسة

نشأة شركة رويال مونديال في شهر ديسمبر 1999 بالوادي على مساحة تقدر بـ 200م^2، لها فرع في الوادي وآخر في عنابة ومقرها الرئيسي في الوادي، فمنذ إنشائها عملت على تحقيق أهدافها المسطرة وذلك باستثمار في المجال الذي أعطت له الأولوية ألا وهو صناعة الأكياس، وفي آخر سنة 2000 قامت بتوسيع نشاطها وذلك بإضافة وحدة الأثاث المنزلي PVC (polyvonil.clori).

وفي مارس 2001 قامت الشركة بتحديث وإضافة بعض آلات وحدة الأكياس المنسوجة لرفع طاقتها الإنتاجية، كما قامت بإضافة آلات جديدة لوحدة صناعة الأثاث المنزلي PVC.

وفي أواخر نفس السنة ومنتصف سنة 2002 قامت ببعض التوسعات لتصل مساحتها 700م^2 حيث أضافت ورشة تكميلية لصناعة الأثاث وورشة ميكانيكية لمراقبة وصيانة آلات المؤسسة.

كما قامت كذلك بتصميم ونشر موقع انترنت يهدف إلى التعريف بالشركة ومنتجاتها ويسمح للزبائن بالاتصال بها عن طريق البريد الإلكتروني، وفي سنة 2003 انتقلت إدارة المؤسسة إلى مقرها الجديد المجهز بشبكة اتصال داخلية باستعمال الإعلام الآلي تربط بين مختلف المصالح في الشركة تسهل مرور المعلومات بينها.

الفرع الثاني : أهدافها

1. تلبية احتياجات السوق المحلي في مجال الأكياس البلاستيكية المنسوجة والمطابخ والحمامات والأثاث المنزلي بمادة PVC؛
2. تطوير قدرتها وإمكانياتها باستمرار، توسيع الأسواق الداخلية والخارجية من أجل تعزيز مكانتها في السوق، ومواكبة التطورات الخارجية؛
3. تحقيق أوسع رقعة تجارية؛
4. تعظيم الربحية مع تدني التكاليف؛
5. الحفاظ على إبقاء نشاط الشركة برفع مستوى المردودية؛
6. توفير أكبر عدد ممكن من وسائل الإنتاج؛
7. تحقيق أكبر حصة سوقية لمنتجاتها؛
8. المساهمة في القضاء على البطالة من خلال تشغيل نسبة من اليد العاملة؛
9. تكوين وتدريب العمال وتلقيهم خبرات ومهارات جديدة؛

10. تحفيز الأفراد بوضع سياسة في مجال الاتصال، تدبير الأداء، والحوار؛
11. التعبئة نحو مسار ثقافة الشركة بنشر فكرة توحيد السلوك والالتزام؛
12. السعي إلى رفع رقم الأعمال وذلك بالاستغلال الأمثل لكل عوامل الإنتاج؛
13. العمل على جلب الآلات المتطورة والنماذج الراقية من منتج PVC؛
14. استخدام أحسن تقنيات التسيير للحفاظ على استمرارية الشركة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة رويال مونديال من ستة مصالح ذات طابع عملي ومن ورشتين، ورشة خاصة بمنتوج الأثاث المنزلي وورشة خاصة بنسيج الأكياس كما أن للإدارة أمانة عامة ومساعدة مكلفة بالأبحاث وأمين عام ومساعد مكلف بالعلاقات الخارجية كما هو موضح في الهيكل الموالي:

الشكل رقم (1.3): يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة

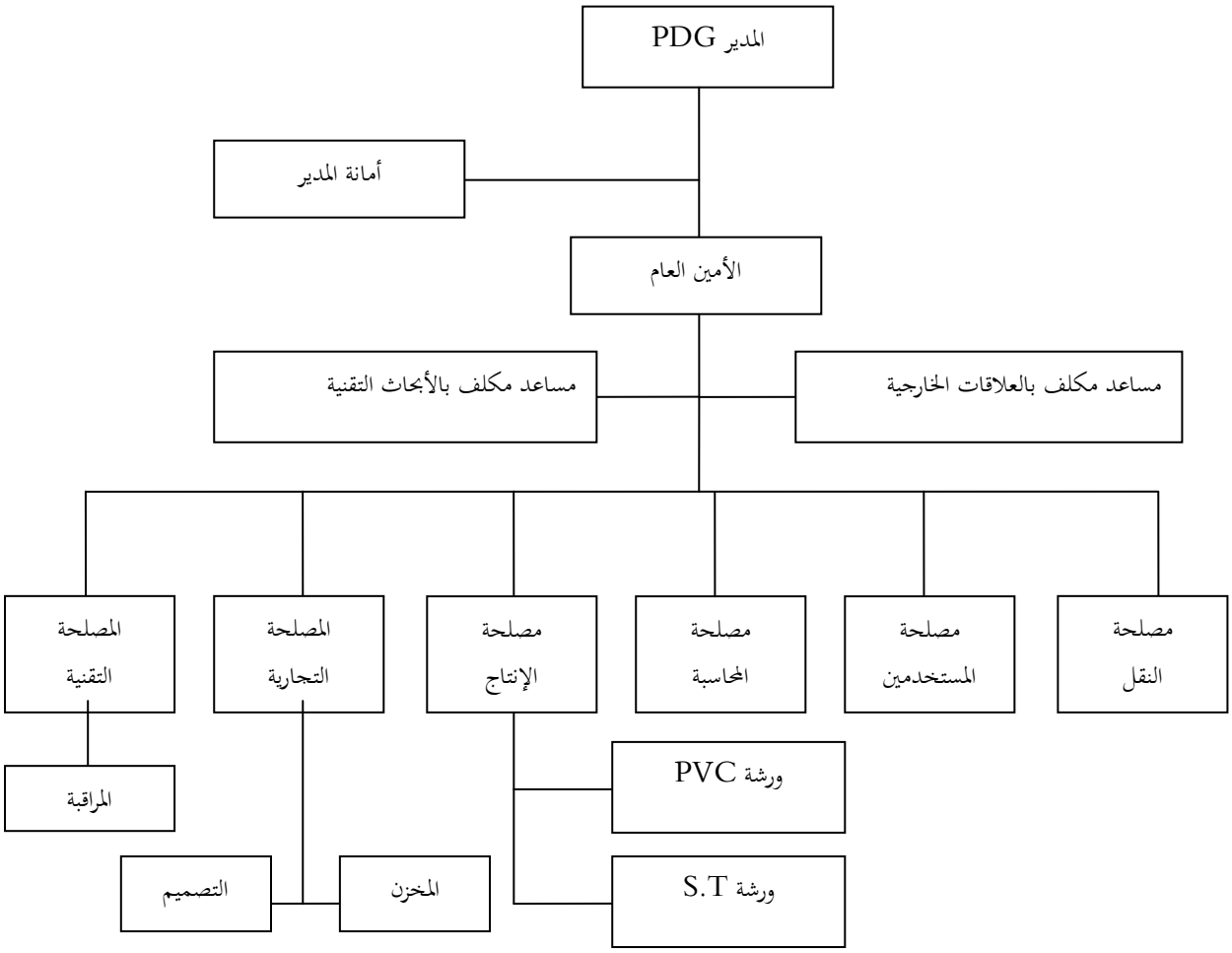

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني: وظائف مصالح المؤسسة

أولا: المدير العام

يشرف على جميع التعاملات الداخلية والخارجية كما يشرف على السير الحسن في جميع نشاطات المؤسسة وله الصلاحيات في اتخاذ القرارات والتدخل في أعمال بقية الأفراد في المؤسسة.

ثانيا:أمانة المدير

تتكلف ب:

1. استقبال البريد الوارد للمؤسسة؛
2. استقبال المكالمات الداخلية والخارجية؛
3. مساعدة المدير العام في مهامه؛
4. متابعة السير الحسن للنشاط في غياب المدير العام.

ثالثا: مساعد مكلف بالعلاقات الخارجية

ويقوم بمساعدة المدير بالإشراف على التعاملات الخارجية ومتابعتها.

رابعا: مساعدة مكلف بالأبحاث التقنية

يتكلف بإدخال المعلومات في برنامج الإعلام الآلي لتحليلها واستغلالها في الدراسات والتخطيط وكذلك بمتابعة الإنتاج.

خامسا:الأمين العام

وهو بمثابة حلقة وصل بين المدير العام ومختلف المصالح داخل المؤسسة.

سادسا: مصلحة المحاسبة

تتكلف ب:

1. إعداد الميزانيات؛
2. تطبيق السياسات المالية للمؤسسة؛
3. تنظيم وترتيب وحفظ مختلف الوثائق المحاسبية (الفواتير، وصول استلام ...).

سابعا: مصلحة النقل

وتتكلف بنقل السلع والمنتجات وتوفير وسائل نقل العمال.

المصدر: وثائق المؤسسة

ثامنا: مصلحة المستخدمين

وتقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

1. استقبال طلبات العمل والرد عليها؛
2. متابعة حضور وغياب العمال؛
3. الإشراف على منح العطل السنوية للعمال؛
4. متابعة التربصات التكوينية للعمال بحيث تكون فترة التربص بالنسبة إلى نشاط الأكياس المنسوجة من 15 إلى 60 يوما أما فيما يخص (PVC) فهي لمدة شهر؛
5. استقبال طلبات العمال من حيث التسبيقات والعطل.

تاسعا: مصلحة الإنتاج

وتظم ورشتين، ورشة الأكياس المنسوجة، وورشة PVC وتتكلف هذه المصلحة بالإشراف على عمليات الإنتاج ومتابعة السير الحسن للعمال.

عاشرا: المصلحة التجارية

وتقوم بعرض وبيع وتسويق منتجات المؤسسة كما تقوم بالإشراف على عمليات التموين والشراء وتتكفل أيضا بتخزين المنتجات والمواد الأولية واستقبال طلبات زبائن الأثاث المنزلي وتصميمها حيث رغباتهم.

الحادي عشر: المصلحة التقنية

وتتكفل بـ:

1. القيام بتصليح مناطق الخلل الموجود داخل ورشة الإنتاج وخارجها؛
2. الصيانة والمتابعة الدولية لمختلف الآلات الإنتاجية؛
3. القيام بتركيب مختلف التجهيزات الكهربائية.

المبحث الثاني: تقديم وتحليل القوائم المالية لشركة رويال مونديال

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لشركة رويال مونديال

الفرع الأول: الميزانية المالية لسنة 2013

أولا: جانب الأصول

جدول رقم (1.3): الميزانية المالية المقفلة للمؤسسة لسنة 2013

الأصول	2013			2012
	الإجمالي	اهتلاك رصيد	صافي	صافي
أصول غير جارية				
فارق بين الاقتناء– المنتوج الايجابي أو السلبي				
تثبيتات معنوية	301,314		301,314	301,314
تثبيتات عينية				
أراضي	900,000		900,000	900,,000
مباني	1,048,334	227,963	820,371	820,371
تثبيتات عينية أخرى	59,137,035	28,305,732	30,831,302	30,831,302
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها				
سندات أخرى مثبتة				
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية				
ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموع الأصل غير الجاري	61,386,684	28,533,695	32,852,988	32,852,988
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	80,621,593		80,621,593	69,158,424
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة				
الزبائن	38,617,998		38,617,998	35,437,173
المدينون الآخرون	25,871,097		25,871,097	25,871,097
الموجودات وما شابهها				
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى				
الخزينة	5,850,395		5,850,395	9,695,404
مجموع الأصول الجارية	156,883,778		156,883,778	145,088,690
المجموع العام للأصول	218,270,462	28,533,695	189,736,766	177,941,679

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثانيا: جانب الخصوم

جدول رقم (2.3) : الميزانية المالية المقفلة للمؤسسة لسنة 2013

الخصوم	2013	2012
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	50,000,000	50,000,000
رأس مال غير مستعان به		
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1)	864,724	864,724
فوارق وإعادة التقييم		
فارق المعادلة (1)		
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))	(-841,912)	645,147
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد	2,817,623	2,172,476
حصة الشركة المدمجة (1)		
حصة ذوي الأقلية (1)		
المجموع (1)	52,840,435	53,682,347
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية	4,700,000	4,700,000
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)		
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	4,700,000	4,700,000
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	23,405,998	26,031,171
ضرائب	103,392	266,037
ديون أخرى	108,686,940	93,262,122
خزينة سلبية		
مجموع الخصوم الجارية (3)	132,196,331	119,559,331
مجموع عام للخصوم	189,736,766	177,941,679

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج لسنة 2013

جدول رقم (3.3): جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنة 2013

الفصول		2013		2012	
		المدين	الدائن	المدين	الدائن
		(د . ج)	(د . ج)	(د . ج)	(د . ج)
المبيعات من البضائع					
المبيعات من المنتوجات	المبيعات من المنتوجات التامة المصنعة		9,316,354		11,151,520
	تقديم الخدمات				231,910
	مبيعات الأشغال				
منتوجات الأنشطة الملحقة					
التخفيضات و التنزيلات و المحسومات الممنوحة					
رقم الأعمال الصافي من التخفيضات والتنزيلات والمحسومات			9,361,354		11,383,430
الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون					
الإنتاج المثبت					
إعانات الاستغلال					
I– إنتاج السنة المالية			9,361,354		11,383,430
مشتريات البضائع المبيعة					
المواد الأولية		14,102,305		3,224,664	
التموينات الأخرى					
تغيرات المخزونات			11,463,168		
مشتريات الدراسات والخدمات المؤذاة					
مشتريات الأخرى					
التخفيضات والتنزيلات والمحسومات المتحصل عليها من مشتريات					
الخدمات الخارجية	التقاول العام				
	الإيجارات				
	الصيانة والتصليحات والرعاية	6,700		8,250	
	أقساط التأمينات			54,108	
	العاملون الخارجيين عن المؤسسة				
	أجور الوسطاء والأتعاب	172,500		85,500	
	الإشهار	277,840		390,050	
	التنقلات والمهمات والاستقبالات				

الخدمات الخارجية الأخرى	2,424,010		1,848,929	
التنزيلات والتخفيضات والمحسومات المتحصل عليها عن خدمات خارجية				
II–استهلاك السنة المالية	5,520,187		5,611,503	
III–القيمة المضافة للاستغلال		3,796,166		5,771,926
أعباء المستخدمين	4,406,568		4,850,193	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	137,677		176,647	
IV–إجمالي فائض الاستغلال	748,078			745,086
المنتجات العملياتية الأخرى		72,557		108,000
الأعباء العملياتية الأخرى				
مخصصات الاهتلاكات				
المؤونات				
خسائر القيمة				
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات				
V–النتيجة العملياتية	675,521			853,086
المنتوجات المالية				
الأعباء المالية	166,391		56,538	
VI–النتيجة المالية	166,391		56,538	
VII–النتيجة العادية (V+ VI)	841,912			796,547
عناصر غير عادية (منتجات) (*)				
عناصر غير عادية (أعباء) (*)				
VIII–النتيجة غير العادية				
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج			151,400	
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج				
IX–صافي نتيجة السنة المالية	841,912			645,147

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: اتخاذ القرار من خلال مؤشرات التوازن المالي

أولا: إعداد الميزانية المالية المختصرة

الجدول رقم (4.3): الميزانية المالية المختصرة سنة 2013

الأصول		الخصوم	
البيان	**المبلغ الصافي**	**البيان**	**المبلغ الصافي**
أصول ثابتة	32,852,988	**أموال دائمة**	57,540,435
		أموال خاصة	52,840,435
		ديون طويلة الأجل	4,700,000
أصول متداولة	156,883,778	**ديون قصيرة الأجل**	132,196,331
المجموع	189,736,766	**المجموع**	189,736,766

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

ثانيا: حساب رأس المال العامل لسنة 2013

الجدول رقم (5.3) : حساب أنوع رأس المال العامل سنة 2013

البيان / السنة	2013
الأموال الدائمة (1)	57,540,435
الأصول الثابتة (2)	32,852,988
رأس المال العامل الدائم (1-2)	24,687,447
الأموال الخاصة (1)	52,840,435
الأصول الثابتة (2)	32,852,988
رأس المال العامل الخاص (1-2)	19,987,447
الأصول المتداولة	156,883,778
رأس المال العامل الإجمالي	156,883,778
الديون الطويلة الأجل (1)	4,700,000
الديون قصيرة الأجل (2)	132,196,331
رأس المال العامل الأجنبي (1+2)	136,896,331

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

1. **بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:**

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الدائم موجبة ومؤشرا على وضع مالي مريح من حيث التوازن المالي وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، وهو ما يفسر إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها الثابتة انطلاقا من أموالها الدائمة قدرتها على تسديد جزء من ديونها القصيرة الأجل في حالة عدم توافق آجال تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع آجال استحقاقية الديون القصيرة الأجل.

2. **بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:**

نلاحظ قيمة رأس العامل الخاص موجبة خلال فترة الدراسة هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية.

3. **رأس المال العامل الأجنبي:**

و تعبر هذه القيمة عما هو موجود في المؤسسة من موارد مالية أجنبية.

4. **رأس المال العامل الإجمالي:**

إن القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

ثالثا: احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (6.3): حساب احتياجات رأس المال العامل سنة 2013

البيان/ السنة	2013
الأصول المتداولة – النقدية (1)	5.850.395 - 156,883.778
الديون القصيرة الأجل- السلفات المصرفية (2)	0 - 132,196,331
احتياجات رأس المال العامل (1-2)	**18,837,052**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

التحليل: بما أن الفرق موجب بين الطرفين فيعبر هذا عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

رابعا:حساب الخزينة

الجدول رقم (7.3): حساب الخزينة سنة 2013

البيان/ السنة	2013
رأس المال العامل الدائم (1)	24,687,447
احتياج رأس المال العامل (2)	18,837,052
الخزيـــنـــــــــــــة (1-2)	**5,850,395**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

التحليل: تعتبر المؤسسة في وضعية جيدة من الناحية المالية، وتعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة.

بمعنى أخر، هذا يدل على أن رأس المال العامل يمول جزء من احتياجات الدورة، و الباقي عبارة عن فائض في الخزينة يستوجب توظيفه أو استثماره حتى لا تبقى عبارة عن أموال مجمدة لا يستفاد منها.

خامسا:حساب التمويل الذاتي

الجدول رقم (8.3): حساب التمويل الذاتي سنة 2013

البيان / السنة	2013
النتيجة الصافية (1)	(-841,912)
الاهتلاكات (2)	28,533,695
مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل (3)	0
إجمالي التمويل الذاتي (1+2+3)	**27,691,783**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

التحليل: المؤسسة قادرة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية

المطلب الثالث: اتخاذ القرار من خلال النسب المالية

أولا: حساب نسب التمويل

يوضح الجدول التالي مختلف نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة:

جدول رقم (9.3): حساب نسب التمويل سنة 2013

النسب/السنة	العلاقة	2013
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة الصافية	1.75
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة	1.6
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون	0.38
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون ÷ مجموع الأصول	0.72

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

تحليل نسبة التمويل الدائم:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، و من خلال حساب هذه النسبة للمؤسسة واتضح أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة، و هذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل لأن النسبة تفوق الواحد.

تحليل نسبة التمويل الخاص:

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، و بما أن هذه النسبة تفوق الواحد فإن ذالك يعني أن كل الأصول الثابتة ممول عن طريق الأموال الخاصة، و هذا ما يدل على وجود رأس مال عامل موجب للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

تحليل نسبة الاستقلالية المالية:

نلاحظ أن النسبة أقل من الواحد بحيث الأموال الخاصة لا تغطي مجموع الديون أي اعتماد المؤسسة على القروض القصيرة الأجل في تمويل استثماراتها المالية أكثر من الأموال الخاصة.

تحليل نسبة التمويل الخارجي:

احتمال أن تواجه المؤسسة صعوبات كبيرة في الحصول على المزيد من الأموال المقترضة مستقبلا و عدم التمتع بالأمان اتجاه الدائنين إذا لم تقم بزيادة حجم الأموال الخاصة، بمعنى آخر اعتماد المؤسسة على الديون.

ثانيا: حساب نسب السيولة

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في أجالها المحددة وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10.3): حساب نسب السيولة سنة 2013

النسب/السنة	العلاقة	2013
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل	1.18
نسبة السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة – المخزونات) ÷ الديون قصيرة الأجل	0.57
نسبة السيولة الجاهزة	النقدية (القيم الجاهزة) ÷ الديون قصيرة الأجل	0.04

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

تحليل نسبة السيولة العامة:

السيولة العامة غير مقبولة أي عدم قدرة المؤسسة على تسديد ومواجهة ديونها القصيرة الأجل.

تحليل نسبة السيولة المختصرة:

تعتبر هذه النسبة ضعيفة، وتدل على أن الأصول المتداولة التي استثنيت منها المخزونات غير قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل.

تحليل نسبة السيولة الجاهزة (الحالية):

هذا يعني أن المؤسسة في حالة سيئة وغير قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل بالسيولة التي تتوفر لديها.

ثالثا: نسب النشاط

الجدول رقم (11.3): حساب نسب النشاط سنة 2013

النسب/السنة	العلاقة	2013
مهلة ائتمان الزبائن	(الزبائن + أوراق القبض) ÷ المبيعات السنوية × 360	149 يوم
مهلة تسديد الموردين	(الموردون + أوراق الدفع) ÷ المشتريات السنوية × 360	33 يوم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة.

تحليل مهلة ائتمان الزبائن ومهلة تسديد الموردين:

إن متوسط المدة الممنوح إلى الزبائن حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاه المؤسسة كبيرة جدا مقارنة بمتوسط مدة الموردين لتسدد المؤسسة ما عليها من ديون، لذا يجب على المؤسسة تخفيض المدة الممنوحة إلى الزبائن والطلب من الموردين زيادة في مدة التسديد.

ثالثا: حساب نسب المردودية:

الجدول رقم (12.3): حساب نسب المردودية سنة 2013

النسب/السنة	العلاقة	2013
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة	-0.01
نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول	-0.005
نسبة المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية)	النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الضرائب	-0.09

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

تحليل نسبة المردودية المالية:

بما أن النتيجة سالبة فهذا يفسر المردودية السالبة للمؤسسة وعليها إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية.

تحليل نسبة المردودية الاقتصادية

نلاحظ أنها نسبة ضعيفة جدا بتحقيق المؤسسة نتيجة سالبة ونظرا لضعف النشاط الاستثماري في المؤسسة.

تحليل نسبة المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية)

تعتبر هذه النسبة مؤشر خطير على المؤسسة ويفسر انخفاض رقم الأعمال في هذه السنة نتيجة انخفاض مستوى النشاط الإنتاجي لوحدات الإنتاج في المؤسسة.

المطلب الرابع: أثر تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية لشركة رويال مونديال

إن تحليل القوائم المالية لمؤسسة رويال مونديال، يعتبر دورا أساسيا فهي تعكس وضعها و أدائها المالي لتساهم في تنميتها وتقييم أعمالها بحيث تظهر المؤشرات المالية المعتمدة لديها للكشف عن الانحرافات المالية والوضعية المالية، والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لذلك قمنا بتحليل أهم المؤشرات والنسب للوقوف على أهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة.

الفرع الأول: قرارات الاستثمار

نلاحظ أن المؤسسة خلال سنة الدراسة اعتمدت بدرجة كبيرة جدا على الاستثمار في الأصول المتداولة (الجارية). حيث تمثل الأصول الثابتة (غير الجارية) بنسبة 17.31% من إجمالي الأصول بينما تمثل الأصول المتداولة (الجارية) بنسبة 82.69% من إجمالي الأصول.

الشكل رقم (2.3): الأصول

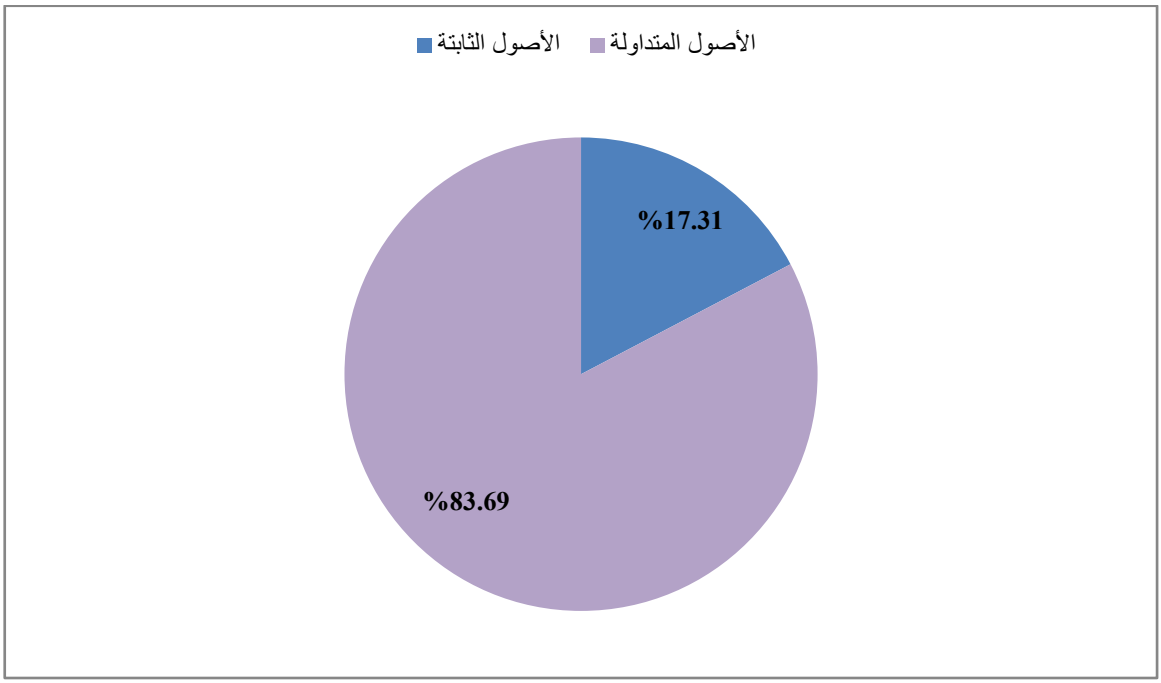

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الميزانية المالية للمؤسسة

وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنويع وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد وبناءا على تحليل النتائج نلاحظ أن المؤسسة ليس لها القدرة على الاستثمار بقدر أموالها الخاصة التي لا تغطي ولو جزء من ديونها فهي ملزمة على التقليل من الديون وخاصة القصيرة لاستغلالها في زيادة رأس المال العامل.

السياسة المالية:

1. تعديل في القرارات الاستثمارية وذلك من خلال تخفيض نسبة الأصول الجارية

الفرع الثاني: قرارات التمويل

أولا: في سنة الدراسة اعتمدت المؤسسة في هيكلها المالي على التنويع في مصادر التمويل من الأموال الخاصة والاستدانة حيث تمثلت نسبة الخصوم غير الجارية (ديون طويلة الأجل) ب 8.16% من الأموال الدائمة وتمثل الأموال الخاصة نسبة 91.84% من الأموال الدائمة. زيادة د ط ا لتمويل التثبيتات

الشكل رقم (3.3): الأموال الدائمة

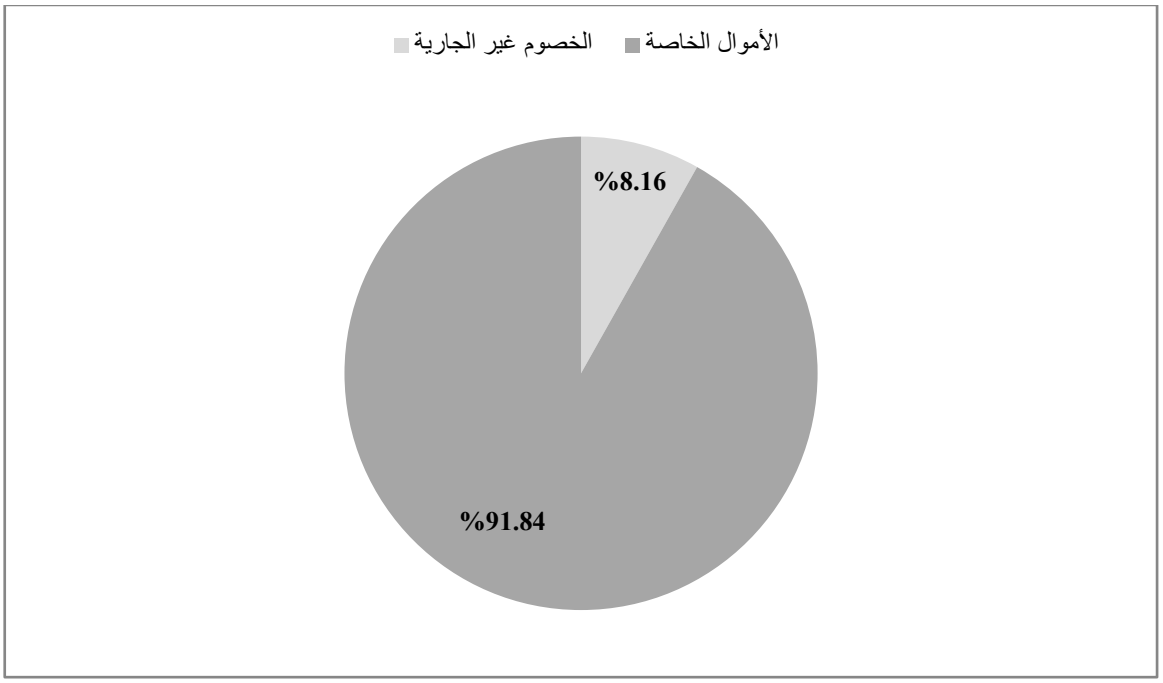

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الميزانية المالية للمؤسسة

ثانيا: نسبة الاستقلالية المالية خلال هذه السنة منخفضة أقل من الواحد وتدل على عدم تمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية بحيث أن مجموع ديونها يفوق الأموال الخاصة

ثالثا: من خلال نسب المردودية وكونها وسيلة في يد متخذ القرار المالي تستخدم في قياس أثر الاستدانة و الإقراض على المردودية، و بحساب الفرق بين المردودية المالية و المردودية الاقتصادية لمؤسسة رويال مونديال، نلاحظ أن النسبة سالبة (0.005-) وهذا يعني أن المردودية الاقتصادية أقل من تكلفة الاستدانة، وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى الاستدانة ذو تأثير سلبي على المردودية المالية، أي أنه كلما زاد حجم الديون كلما تناقصت مردودية المؤسسة.

رابعا: نلاحظ خلال هذه السنة أن السياسة المالية تظهر غير متوازنة تماما، لأن إجمالي الديون يمثل 72.15% من إجمالي الأموال الخاصة.

السياسة المالية:

1. الخصوم الجارية كانت خلال سنة الدراسة تحتل نسبة كبيرة من إجمالي الأموال الخاصة مما يعني استمرار في عدم توازنها المالي؛
2. الحد من ارتفاع الحقوق على العملاء وعدم التساهل في منح فترات طويلة للعملاء؛
3. تعديل قرارات التمويل من خلال تخفيض نسبة الاستدانة وخاصة الديون القصيرة الأجل.

الفرع الثالث: قرارات توزيع الأرباح

نلاحظ أن المؤسسة في خلال السنة محل الدراسة اعتمدت على سياسة عدم توزيع الأرباح، لأنها حققت خسارة خلال هذه السنة.

السياسة المالية:

1. على المؤسسة وضع استرتيجية لتعظيم الأرباح دون اللجوء إلى الاستدانة في حالة تخلص المؤسسة من النتيجة السالبة.

وكخلاصة عامة لهذه النتائج يتضح أن المؤسسة تتوفر على توازن مالي مقبول ويقترب من الوضعية المثالية، حيث يتوفر لديها رأس مال عامل يغطي نسبة معتبرة من أصولها المتداولة.

غير أن الملاحظ أن هذا التوازن العام أو الدائم محقق باستعمال أكبر للديون قصيرة الأجل وهي حالة حرجة بالنسبة للمؤسسة وعليها التفكير إما:

1. الرفع من رأس مالها الخاص بمختلف عناصره المكونة له أو أحدها، وان لم يكن ذلك ممكن فعليها أن تزيد من الديون الطويلة الأجل والتخفيض من الديون القصيرة الأجل.
2. محاولة استعمال أموالها بأكثر مردودية وذلك برفع إنتاجيتها حتى تستطيع الاستفادة من الحصول على فرص الاقتراض بنسبة فائدة أقل.

خلاصة الفصل:

حاولنا خلال هذا الفصل تقييم دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية لمؤسسة رويال مونديال بالوادي خلال سنة 2013، من خلال مبحثين كمايلي:

المبحث الأول، تطرقنا إلى تقديم عام للمؤسسة بالتطرق إلى نشأتها وهيكلها التنظيمي وأهم الجوانب التعريفية لها.

المبحث الثاني، تم التطرق إلى أهم المؤشرات والنسب المالية التي تساعد على اتخاذ القرارات المالية وتحدد الوضعية المالية للمؤسسة.

استنتجنا مما سبق أن للقوائم المالية دور كبير و أساسي يساهم في تحسين أداء المؤسسة واكتشاف الانحرافات لاتخاذ القرارات الرشيدة والمناسبة في المؤسسة خلال السنة محل الدراسة.

الخاتمـة

الخاتمة:

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية، معالجة إشكالية البحث والمتمثلة في:

ما مدى الاعتماد على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ المؤسسة لقراراتها المالية ؟

وذلك من خلال الفصول الثلاثة لهذه الدراسة التي وضعت في ضل الفرضيات الأساسية المعتمدة و باستخدام المناهج والأدوات المشار إليها في المقدمة، تم الوصول إلى النتائج والاقتراحات التالية:

أولا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: يعتبر النظام المحاسبي المالي العمود الفقري للاقتصاديات الناجحة، والذي من شأنه إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها المؤسسات، سواء من الناحية التنظيمية أو المالية، من هنا تبرز ضرورة وجود نظام محاسبي مالي داخل المؤسسة للتأكد من فعالية وتدارك الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، بما يحقق أهداف اقتصادية.

الفرضية الثانية: تساهم القوائم المالية في المؤسسة في اتخاذ القرارات المالية في التنبيه بالانحرافات المتعلقة بمؤشرات التوازن المالي، وبعدم توازن الهيكل المالي، وارتفاع الخطر المالي، من خلال زيادة الديون وبالتالي الابتعاد عن التخصيص الأمثل للموارد المالية، مما يعني ضرورة تعديل قرارات التمويل أو البحث عن قرار تمويلي بديل، وعليه تظهر مساهمة القوائم المالية باتخاذ القرارات المالية في منح المؤسسة مرونة مالية.

الفرضية الثالثة: القرارات المالية تعتبر جوهر عمل الإدارة المالية فهي تهتم بتدبير الأموال وأوجه صرفها بغية تحقيق أهداف المؤسسة من حيث تعظيم قيمتها فالتوليفة الجيدة بين قرارات الاستثمار، التمويل، وتوزيع الأرباح تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة، بحيث أن هناك ارتباط وثيق بين مختلف هذه القرارات.

الفرضية الرابعة: إن المعلومات المالية هي التي تقيم بها المؤسسات أدائها و وضعها المالي، و الوسيلة المستعملة لإيصال هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة و القوائم المالية بصفة خاصة، و التي يجب أن تكون ملائمة و موثوقة حتى يمكن استعمالها في القرارات المتعلقة بالمؤسسة.

النتائج المستخلصة من الدراسة:

- ✓ تطبيق النظام المحاسبي المالي أحدث تغير في حصيلة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي تسمح بإنتاج معلومات صادقة وواضحة وسهلة الفهم وقابلة للمقارنة، و التي من خلالها تزيد الثقة التي تسود بين المتعاملين في سوق رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة في المعاملات المالية؛
- ✓ طريقة عرض القوائم المالية تسهل على المستثمر قرار استثماره من عدمه؛
- ✓ تعتبر القرارات المالية (قرار التمويل، قرار الاستثمار، وقرار توزيع الأرباح) من أهم العناصر في المؤسسة، إذ على أساسها يتحدد مستقبل هذه الأخيرة، فكلما كان القرار المالي المتخذ رشيدا كلما أدى هذا إلى الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من طرف المؤسسة، كما أن هذه القرارات متكاملة ويؤثر إحداها على الآخر، إذ أن قرار التمويل يحدد لنا حجم ونوع قرار الاستثمار الذي سنتخذه، وهذا الأخير يحدد لنا سياسة توزيع الأرباح المتبعة من خلال النتائج والأرباح التي يحققها؛
- ✓ يعتبر قرار الاستثمار قرارا استراتيجيا ومهما يتطلب اتخاذه دراسة جيدة ومعمقة، لأن هذا القرار نتائجه غير أكيدة ومرتبطة بالمستقبل، هذا ما يجعله أخطر وأهم القرارات المالية؛
- ✓ يعتبر التمويل بشبه الأموال الخاصة أسلوب جديد في التمويل إذ جاء ليحل مشكلة الرقابة على المؤسسة في حال الرفع في رأس المال نقدا؛
- ✓ أصبح قرار توزيع الأرباح من أهم المعلومات التي ترفع من سعر سهم المؤسسة في السوق المالي والعكس في حال قررت المؤسسة عدم توزيع أرباحها، بحيث يفقد قرار توزيع الأرباح معناه في حال عدم تقسيم رأس المال بين العديد من المساهمين.

التوصيات:

- ✓ تلقين مبادئ النظام المحاسبي المالي للمحاسبين المهنيين والأجراء المكلفين بإعداد القوائم المالية ومراقبتها بصورة دائمة؛
- ✓ تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات صعبة؛
- ✓ ضرورة توعية المسؤولين في المؤسسة بأهمية ودور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية؛
- ✓ على المؤسسة أن تعتمد على بعض المؤشرات والنسب المالية من أجل معرفة الوضعية المالية لها بصورة واضحة ودقيقة.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لدور القوائم المالية وفق النظام الحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة، يرى الباحث انه مازالت بعض النقاط يمكن التطرق إليها و تكون أساسا لبحوث لاحقة وتتمثل في الآتي:

- ✓ دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في تقييم تنافسية المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ أثر القرار المالية على أهداف المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ أثر الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. إسماعيل إبراهيم جمعة و زينات محمد محرم، المحاسبة الإدارية و نماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
2. إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ج2، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
3. إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ج1، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011.
4. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
5. أمين السيد أحمد لطفي، تقييم المشروعات باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
6. حسن علي مشرقي، نظرية القرارات الإدارية مدخل كمي في الإدارة، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 1997.
7. حمزة محمود زبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
8. رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
9. زغيب مليكة و بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
10. سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.
11. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
12. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
13. عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2003.
14. عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.
15. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
16. عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، أصول المحاسبة المالية، ج2، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1999.
17. علي الشرقاوي، العملية الإدارية وظائف المديرين، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
18. لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010.
19. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
20. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005.
21. محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، متيجة للطباعة الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.
22. محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
23. محمد صالح الحناوي و جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
24. محمد صلاح الحناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
25. محمد عبد العزيز عبد الكريم، الإدارة المالية والتخطيط المالي، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، مصر، 1995.
26. مسعود صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائر ي I.A.S/I.F.R.S ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2014.
27. منعم زمير الموسوي، اتخاذ القرارات الإدارية مدخل كمي، ط1، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 1998.
28. موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2010.

29. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS 2009/2010، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

30. هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. إسماعيل مناصريه، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004.

2. بدوي إلياس، دور تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS) في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

3. بلواحد زكرياء وعبد الواحد محمد، المراجعة الداخلية ودورها في اتخاذ القرار، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011.

4. بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012.

5. بن سبع إلياس، استعمال الأساليب الكمية في إدارة النقل، مذكرة ماجستير في بحوث عمليات وتسيير مؤسسات، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2010.

6. حفصة زيرار، دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

7. حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

8. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2008.

9. زراقة انتصار، أثر القرار المالي على أهداف المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.

10. سعيدة عزة، دور المراجعة الخارجية ومساهمتها في ترشيد القرارات المالية، مذكرة ماستر تخصص تدقيق محاسبي، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2013.

11. شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.

12. صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية الجزائرية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

13. عباسي عصام، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

14. عبد الهادي بوقفة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011.

15. عجيلة حنان، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

16. عزه الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ضل معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009.

17. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012.

18. لزغم سميه، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

19. لزهاري زواويد، دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح على السلوك التمويلي للمؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

20. مرحوم محمد الحبيب، إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2012.

21. ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.

22. نور الهدى حنونة، لوحة القيادة كأداة لترشيد قرار التمويل في مؤسسة اقتصادية، مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

23. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.

القوانين والمراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07 -11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 08- 156 مؤرخ في 20 جمادي الأولى عام 1429 هـ الموفق 26 مايو سنة 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07 -11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27.

3. الجريدة لرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19.

المؤتمرات والملتقيات

1. بشير بن عيشي وعمار بن عيشي، الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحوكمات، مداخلة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، يومي 24و25 نوفمبر، 2014.

2. ربيع بوصبيع العايش وآخرون، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، يومي 5و6 ماي، 2013.

3. سليمان بلعور وعبد القادر قطيب، الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحوكمات، مداخلة متطلبات مهنة المحاسبة في ضل النظام المحاسبي المالي،جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، يومي 24و25 نوفمبر، 2014.

4. عزوز علي ومتناوي محمد، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، مداخلة متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المالي المحاسبي الجديد، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، يومي17و18جانفي، 2010.

5. مليكة زغيب و إلياس بوجعادة، الملتقى الدولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، أفريل 2009.

المجلات المحكمة:

6. بركان دليلة، تأثير الاتصال غير الرسمي على عملية اتخاذ القرار، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2011.

7. محمد زرقون، أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة، مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، أوت 2010.

ثانيا: المرجع باللغة الفرنسية

Pierre Conso،Farouk Hemici،Gestion financière de l'entreprise،9eédition،DUNOD،Paris،1999،pp438-440.

الملاحـــق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 1 0 0 9 6 8 4 3

Désignation de l'entreprise

SARL ROYALE MONDIALE

Activité: PRODUCTION DU PLASTOQUE

Adresse: ZONE INDUSTRIELLE KOUININE W EL OUED

Exercice clos le : 31/12/2013

BILAN (ACTIF)

Série G,n°2 (2010)

ACTIF	2013			2012
	Montants bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	301 314		301 314	301 314
Immobilisation corporelles				
Terrain	900 000		900 000	900 000
Batiments	1 048 334	227 963	820 371	820 371
Autres immobilisations corporelles	59 137 035	28 305 732	30 831 302	30 831 302
Immobolisation en cession				
Immobilisation en cours				
Immobilisation financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Pret et autres actifs financiers non courants				
Impots différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	61 386 684	28 533 695	32 852 988	32 852 988
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	80 621 593		80 621 593	69 158 424
Créances et emplois assimilés				
Clients	38 617 998		38 617 998	35 437 173
Autres débiteurs	25 871 097		25 871 097	25 871 097
Impots et assimilés	5 922 694		5 922 694	4 926 590
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	5 850 395		5 850 395	9 695 404
TOTAL ACTIF COURANT	156 883 778		156 883 778	145 088 690
TOTAL GENERAL ACTIF	218 270 462	28 533 695	189 736 766	177 941 679

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 1 0 0 9 6 8 4 3

Désignation de l'entreprise

SARL ROYALE MONDIALE
Activité: PRODUCTION DU PLASTOQUE
Adresse: ZONE INDUSTRIELLE KOUININE W EL OUED

Exercic clos le : 31/12/2013

BILAN PASSIF

PASSIF	2013	2012
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	50 000 000	50 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	864 724	864 724
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat part du groupe (1)	(841 912)	645 147
Autres capitaux propres-Report à nouveau	2 817 623	2 172 476
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	52 840 435	53 682 347
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	4 700 000	4 700 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	4 700 000	4 700 000
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	23 405 998	26 031 171
Impôts	103 392	266 037
Autres dettes	108 686 940	93 262 122
Trésorerie Passif		
TOTAL PASSIFS COURANTS III	132 196 331	119 559 331
TOTAL GENERAL PASSIF	189 736 766	177 941 679

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 1 0 0 9 6 8 4 3

Désignation de l'entreprise

SARL ROYALE MONDIALE

Activité: PRODUCTION DU PLASTOQUE

Adresse: ZONE INDUSTRIELLE KOUININE W EL OUED

Exercice du 01/01/2013 au 31/12/2013

COMPTE DE RESULTATS

RUBRIQUES		2013		2012	
		Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		9 316 354		11 151 520
	Prestations de services				231 910
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais,remises,ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes			9 316 354		11 383 430
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			9 316 354		11 383 430
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		14 102 305		3 224 664	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks			11 463 168		
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance	6 700		8 250	
	Primes d'assurances			54 108	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	172 500		85 500	
	Publicité	277 840		390 050	
	Déplacement, missions et réceptions				
Autres services		2 424 010		1 848 929	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur exercices extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		5 520 187		5 611 503	
III - Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			3 796 166		5 771 926
Charges de personnel		4 406 568		4 850 193	
Impôts et taxes et versements assimilés		137 677		176 647	
IV-Excédent brut d'exploitation		748 078			745 086

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 1 0 0 9 6 8 4 3

Désignation de l'entreprise

SARL ROYALE MONDIALE

Activité: PRODUCTION DU PLASTOQUE

Adresse: ZONE INDUSTRIELLE KOUININE W EL OUE

Période du : 01/01/2013 au 31/12/2013

COMPTE DE RESULTATS

	2013		2012	
	Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Autres produits opérationnels		72 557		108 000
Autres charges opérationnelles				
Dotations aux amortissements				
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel	675 521			853 086
Produits financiers				
Charges financières	166 391		56 538	
VI-Résultat financier	166 391		56 538	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	841 912			796 547
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats			151 400	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE	841 912			645 147

(*) A détailler sur état annexe à joindre.